الاعتراض المنطقي على الحد النحوي

د. سليمان بن علي الضحيان
أستاذ النحو والصرف المساعد
في قسم اللغة العربية وآدابها
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
جامعة القصيم

مُلَخَّصُ البَحْثِ

هذا بحث يقوم على دراسة أثر المنطق في النحو العربي ، وذلك باختيار أهم المجالات التي تأثر فيها النحو العربي بعلم المنطق ؛ وهو مجال (الحدود النحوية)؛ ويقوم البحث باستعراض أنواع الحد في علم المنطق ، والشروط التي يجب توفرها في تلك الحد ، كما وردت في كتب المنطق ، ثم دراسة أثر هذه الشروط المنطقية في النحو من خلال دراسة الاعتراضات المنطقية التي وُجِهت للحدود النحوية، ومدى التزام واضعبها بتلك الشروط المنطقية، مع العناية بذكر النقاشات التي طرحت حول هذه الاعتراضات المنطقية بين النحويين ؛ وذلك من خلال كتب الشروح النحوية .

Logical Objection on Grammatical Definition

Author: Dr. Suliman Al Dohayyan

Assistant Professor in College of Arabic Language and literature / Qassim University

Abstract:

This study points out the impact of logic on Arabic grammar by selecting the most important fields of Arabic grammar that influenced by logic: Grammatical Definitions. It lists different types of definitions in the field of logic and their conditions as explained in logic literature. However, it studies the impact of that logical conditions on grammar by discussing the logical objections on the grammatical definitions and how precisely the definer does comply to logical conditions. Finally, the study reviews discussions about logical objections from literature.

مقدمة

من المجالات التي يحسن أن تتوجه عناية الباحثين لها، مجال التأثر العلمي بين الثقافات؛ والقارئ لتراثنا العلمي على امتداد الحضارة الإسلامية، يجد أن ثقافتنا لم تكن ثقافة مغلقة على نفسها، بل كانت خاضعة للتأثر والتأثير في محيط حضاري منفتح، ونشط إبان ازدهارها في القرنين الهجريين الثالث والرابع؛ ومن هنا أحببت أن أتلمس جانبا من جوانب تأثر تراثنا النحوي بفن من الفنون الوافدة من حضارة أخرى؛ وهو علم المنطق، واخترت مبحث (الحد النحوي)؛ إذ هو أهم مبحث من مباحث علم النحو تأثرا بالمنطق.

وقد جعلت البحث في تمهيد، ومبحثين؛ تحدثت في التمهيد عن العلاقة بين النحو العربي والمنطق بلمحة موجزة؛ لاتخاذه مدخلا لموضوع البحث .

وتحدثت في المبحث الأول عن أنواع الحد، وشروطه في المنطق، وفي المبحث الثاني استعرضت أهم الاعتراضات المنطقية التي أوردت على الحدود في أطروحات النحويين.

التمهيد

العلاقة بين النحو العربي والمنطق اليوناني

كثرت الدراسات والبحوث التي تتحدث عن العلاقة بين النحو العربي والمنطق اليوناني[1]، ويميز الباحثون في العلاقة بينهما بين مرحلتين؛ مرحلة نشأة النحو العربي إلى منتصف القرن الثالث الهجري، ومرحلة ما بعد القرن الثالث؛ ففي المرحلة الأولى اختلف الباحثون من عرب، ومستشرقين في تأثير المنطق في نشأة النحو؛ فذهب فريق منهم إلى أن النحو العربي تأثر في نشأته بالمنطق؛ من خلال

حضور المدارس السريانية في البيئة العراقية آنذاك، و اعتمادا على قدم ترجمة المنطق؛ إذ ترجمه ابن المقفع المعاصر للخليل بن أحمد(٢)، وقدم ترجمته دليل على حضوره في الأوساط العلمية آنذاك، وأبرز من قال بذلك المستشرق الألماني مركس في كتابه (تاريخ صناعة النحو عند السريان)؛ حيث يرى أن النحويين قد اقتبسوا بعض المفاهيم والمصطلحات اليونانية، و منهم أيضا المستشرق الفرنسي فليسش؛ الذي قال: ((من الواجب أن نشير إلى تأثير يوناني في النحو العربي، فقد اقتبس الفكر النحوي مفاهيم أصلية من العلم اليوناني؛ لا من النحو اليوناني، ولكن من منطق أرسطو))(٣)، ومن الباحثين العرب أحمد أمين، و إبراهيم مصطفى(٤) وأقوى ما طرح للتدليل على تأثر النحو العربي في نشأته بالفكر اليوناني ما ألفه المستشرق الهولندي كيس فرنستيغ؛ في كتابه (عناصر يونانية في التفكير اللغوي عند العرب)؛ حيث خصص الفصول الأربعة الأولى للتدليل على فرضيته القائلة بتأثر نشأة النحو العربي – متمثلة بكتاب سيبويه - بالنحو اليوناني(٥).

وذهب فريق آخر إلى عدم وجود أدلة على هذا التأثير؛ ومنهم المستشرق البريطاني كارتر، والمستشرق ليتمان(٦)، وعلى هذا الرأي غالب الباحثين العرب؛ إذ لا تُوجد دلائل قاطعة على تأثر النحو العربي في نشأته بالمنطق اليوناني.

وأما في المرحلة الثانية؛ وهي ما بعد منتصف القرن الثالث؛ فيتفق الباحثون على أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق خاصَّة في الحدود، ويفصِّل د. محيي الدين محسب تأثيره في ثلاثة مباحث؛ مبحث الحد، ومبحث العلة، ومبحث الاستدلال(٧)، والمطلع على الفكر النحوي بعد منتصف القرن الثالث يجد التأثر جليا، و واضحا ؛ فالزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧هـ؛ يقول: ((فالاسم في كلام العرب ما كان فاعلا، أو مفعولا، أو واقعا في حيِّز الفاعل، والمفعول به. . . ، وإنما قلنا (في كلام العرب)؛ لأنا له نقصد، وعنه نتكلم، ولأن المنطقيين، وبعض النحويين قد حدوه حدًّا خارجا عن أوضاع النحو؛ فقالوا: الاسم صوت موضوع دال بالاتفاق

على معنى غير مقترن بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين، ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين؛ وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين))[٨]؛ وهذا النص من الزجاجي يحكي ما استقر في الدراسات النحوية آنذاك؛ من الاعتماد على تنظير أهل المنطق في الحدود، ومما يدل على تقدم هذا التأثير بنحو نصف قرن من عصر الزجاجي؛ أن ابن كيسان المتوفى سنة٢٩٩هـ، حدَّ الاسم بحد منطقي، قال الزجاجي عن ابن كيسان: ((وحدَّه في الكتاب المختار؛ بمثل الذي ذكرناه من كلام المنطقيين))[٩]، ثم مع تقدم الزمن أصبح الأثر المنطقي في الحد النحوي خاصة أمرا مسلَّمًا به؛ إذ لا تكاد تجد حدًّا نحويا لم يتناوله النحويون بالشرح، والنقد من وجهة نظر منطقية صرفة، فابن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣هـ ، حينما أراد شرح حدِّ (الكلمة) الذي وضعه الزمخشري؛ قدَّم بمقدمة عن الحد؛ وهي مقدمة منطقية، حيث قال: ((اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء، وتمييزه من غيره تمييزا ذاتيا حدُّوه بحدٍّ؛ يُحَصِّل لهم الغرض المطلوب، وقد حدَّ صاحب الكتاب (الكلمة) بما ذكر، وهذه طريقة الحدود؛ أن تأتي بـ(الجنس القريب)، ثم يقرن به جميع (الفصول)؛ فـ(الجنس) يدلُّ على جوهر المحدود دلالة عامة، والقريب منه أدلُّ على حقيقة المحدود؛ لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة، و (الفصل) يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة))[١٠].

وقد اضطر أبو علي الشلوبين أن يقدم بمقدمة منطقية في بداية شرحه للجزولية؛ لتكون الألفاظ المنطقية التي يشرح بها الحدود بعد ذلك مفهومة لقارئ كتابه؛ حيث قال: ((وقد استدعى هذا الفصل معرفة الفرق بين (الجنس)، و (النوع)، فاعلم أنه لا مطمع لأحد في معرفة حقيقة الفرق بين (الجنس)، و(النوع)، إلا بمعرفة (الجنس)، و(النوع)، و(الفصل)، و(الخاصة)، ولا مطمع لأحد في معرفة ذلك؛ إذا لم يكن عَلِمَ مقدمات من (علم المنطق)؛ وهو معرفة (الكلي)، و(الشخصي)، و (الذاتي)، و (العرضي)، والمعوَّل في جواب: (ماهو؟)، والمعوَّل في جواب: (أي شيء هو؟)[١١] .

المبحث الأول

الحد ؛ أنواعه ، وشروطه

يكثر استعمال مصطلحي (الحد) و(التعريف) لمعنى واحد، وهو طلب معرفة الشيء؛ والعلماء يتسامحون في التعبير؛ ولهذا كثيرا ما نجد في تعبيراتهم (تعريف المبتدأ)، و (حد المبتدأ)، والمقصود واحد[١٢]، قال السيد الحيدري: ((الحد يطلق كثيرا ويراد به مطلق المعرف الشامل لجميع أقسامه الأربعة؛ خصوصا على لسان أهل العربية والأصول))[١٣].

والحقيقة أن ثمة فرقا بينهما فـ(التعريف) أعم من (الحد)؛ لأن (الحد) أحد أقسام التعريف في علم المنطق.

والتعريف مقصد التصورات؛ إذ إن المناطقة يرون أن الغرض من (المنطق) معرفة صحة الفكر وفساده؛ وذلك بتحصيل المجهولات التصورية، والتصديقية، فيكون للمنطق طرفان (تصورات)، و(تصديقات)، ولكل منهما مبادئ ومقاصد؛ فمبادئ التصورات (الكليات الخمس)، ومقاصدها (المعرِّف)[١٤]؛ إذ يتوقف إدراك التصورات على إدراك الماهية، أو بعض خصائصها التي لا تتصور إلا بأحد أنواع التعريف التي سنعرفها لاحقا.

إذن مصطلح (المعرِف)، و(التعريف)، أعم من (الحد)، ويسميه المناطقة العرب (القول الشارح)[١٥]؛ وذلك لشرحه الماهية[١٦].

أقسام التعريف

اضطربت كلمة المشتغلين في (علم المنطق) في أنواع التعريف؛ فذهب بعضهم إلى أنها تسعة مُعرِّفات، وذهب آخرون منهم إلى أقل من ذلك[١٧].

والمتدبر لكلامهم يجد أن هذا الاختلاف منشؤه أن بعضهم يُدخل بعض الأنواع في بعض، والمتحصل من ذلك أن التعريف نوعان [١٨]: (تعريف لفظي)، و(تعريف حقيقي)؛ ويتفرع من كل قسم أنواع؛ كما يلي:

أولا: التعريف اللفظي:

وهو ما يقصد به تفسير مدلول لفظ غير واضح الدلالة على المعنى[١٩]، ومثاله تفسير(الغضنفر) بالأسد؛ أي أن (التعريف اللفظي) شارح لمعنى الاسم من حيث اللغة فقط، قال الساوي: ((والخطب فيه يسير، فإن الطالب يقنع بتبديل لفظ بلفظ أعرف عنده منه؛ كتبديل(الإنسان) بالبشر، و (الليث) بالأسد))[٢٠]، ولهذا قال عنه الحيدري: ((لا يستحق اسم التعريف إلا من باب التوسع))[٢١]

ثانيا: التعريف الحقيقي:

وهو ينقسم إلى قسمين:

١- **التعريف الاسمي**: وهو تعريف ما لم يعلم وجوده في نفس الأمر[٢٢]؛ أي أنه تعريف لماهية اعتبارية؛ أي كائنة بحسب العقل، وليس لها ثبوت خارجي، فهي متصورة في الأذهان، وليس له وجود في الأعيان.

ومن هذا القبيل التعريفات في العلوم المختلفة من أصول فقه، وعلم الكلام، والنحو، ومصطلح الحديث، ومنطق، و فلسفة.

قال ابن الحاجب عن الحدود النحوية: ((واعلم أن الحدود النحويةَ الألفاظُ المفردة؛ باعتبار التركيب ونفيه، والمركبة باعتبار التركيب، وإنما يتميز بما جعله الواضع مدلولا، وليس لها في أنفسها حقائق يتميز بها باعتبار معانيها سوى ما ذكرت من المعاني المختلفة باعتبار الوضع، فيقدر ما جعلته موضوعا له، كأنه ذاتي له، وتحد على تقدير ذلك))[٢٣]

ومن التعريفات الاسمية تعريف ما هو مجهول الحقيقة كـ(العقل)، و(الروح)[٢٤].

ويرى بعض العلماء أن (التعريف الاسمي) هو من (التعريف اللفظي)، وعلى هذا بعض المناطقة المعاصرين كبرنارتد رسل، وماكس بلاك، ويقسمونه إلى اصطلاحي، واشتراطي[٢٥].

لكن يُشكل على رؤيتهم هذه أن الاسمي يفيد تصور الماهية الاعتبارية، والتعريف اللفظي لا يفيد تصور الماهية الاعتبارية في نحو تعريف الغضنفر بأنه الأسد؛ فهو مجرد توضيح لمسمى ماهية حقيقية[٢٦].

٢- **التعريف الموضوعي**: وهو تعريف ما يعلم وجوده في نفس الأمر[٢٧]، أي له ماهية حقيقية؛ أي لها ثبوت وتحقق في الخارج، كتعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق، والفرس بأنه حيوان صاهل[٢٨]، وبعبارة أرسطو:((هو القول الدال على ماهية الشيء في نفس جوهره))[٢٩]، ويسمى تعريفا بحسب الحقيقة؛ ولهذا يقصر بعض الباحثين اسم (التعريف الحقيقي) عليه فقط، ويُطلقُ عليه أيضا (تعريف شيئي)، و(تعريف موضوعي)، أما التعريف الأول فيجعله قسما من أقسام (التعريف اللفظي)[٣٠].

وكلٌّ من (التعريف الاسمي)، و (التعريف الموضوعي) ينقسم إلى (حَدٍّ)، و(رسْمٍ)؛ وكلٌّ من الحد، والرسم ينقسم إلى (تام)، و (ناقص)؛ و إليك التفصيل:

الحد التام: وهو التعريف بجميع ذاتيات المـعَرَّف، ويقع بالجنس والفصل القريبين[٣١]، فيُبدأ بإيراد الجنس الأقرب، ثم يتبع بالفصول الذاتية كلها؛ فلا يقال في تعريف(الإنسان) بأنه جسم ناطق، وإن كان ذلك مساويا للمطلوب، بل يبدأ بالجنس القريب وهو (حيوان)؛ لأن (جسم) جنس بعيد، يدخل فيه (الحيوان) وغيره؛ و(الحيوان) متوسط بين (الجسم)، (الإنسان)[٣٢].

الحد الناقص: وهو التعريف بالفصل القريب وحده؛ كتعريف الإنسان بأنه ناطق، فقد نقص من الحد التام الجنس القريب كله وهو كلمة (حيوان).

أو التعريف بالجنس البعيد والفصل القريب؛ كتعريف الإنسان بأنه : جسم ناطق، فـ(جسم) جنس بعيد للإنسان، وأقرب منه (حيوان)[٣٣].

والتعريف بالحد بقسميه التام والناقص أصعب أنواع التعريف؛ لأن التمييز بين (الفصل) الذي هو من الذاتيات، و(الخاصة) التي هي من العوارض عسير في أكثر الأشياء، قال الساوي عن الحد الحقيقي بنوعيه التام، والناقص: ((يصعب جدا؛

إذ لا يعثر على جميع الذاتيات دائما في كل شيء ، فربما كان للشيء فصول عدة. . . ، وكذلك الوقوف على الجنس القريب صعب جدا، فربما يؤخذ البعيد على اعتقاد أنه قريب، وربما اشتبهت اللوازم البيّنة للشيء بذاتياته، فتؤخذ بدل الذاتيات، ويركب الحد منها))(٣٤)، وقال الغزالي: ((فمن عرف ما ذكرناه في مثارات الاشتباه في الحد، عرف أن القوة البشرية لا تقوى على التحفظ عن ذلك كله إلا على الندرة))(٣٥)

الرسم التام: هو التعريف بالجنس القريب والخاصة؛ كتعريف الإنسان بأنه حيوان ضاحك(٣٦).

وسمي تاما لمشابهته الحد التام؛ من حيث أنه وضع فيه الجنس القريب، وقُيّد بأمر يختص به(٣٧).

الرسم الناقص: هو التعريف بالخاصة وحدها؛ كتعريف الإنسان بأنه (ضاحك)؛ فاشتمل على العرضي فقط دون الجنس؛ فكان ناقصا(٣٨).

ورتبة التعريف بالرسم بقسميه تأتي بعد التعريف بالحد بقسميه، وذلك لأن الرسم يُكتفى فيه بتقديم الصفات العرضية للمعرَّف؛ وهي الصفات الخارجة عن الماهية، ويلجأ إليه إذا تعذر التعريف بالحد، أو أريد التقريب على المبتدئين(٣٩)؛ ولهذا عدَّ بعض العلماء من الرسم التعريف بالمثال، والتعريف بالقَسْم؛ مثل: الفاعل نحو: جاء زيدٌ، و الكلمة: اسم، وفعل، وحرف(٤٠).

الشروط الواجب توافرها في الحد الحقيقي :

١- أن يكون مساويا للمُعَرَّف، ويعبر عنه المناطقة بقولهم: الحد يكون جامعا مانعا، وبعضهم يعبر عنه بأن يكون مطردا منعكسا(٤١).

ومعنى (جامعا مانعا) أي: يجمع جميع أفراده، ولا يخرج منها شيء، ويمنع دخول ما ليس من أفراده فيه.

ومعنى (مطردا منعكسا)؛ الاطراد: التلازم في الثبوت؛ بحيث يكون كلُّ ما صَدَقَ عليه التعريفُ صدقَ عليه المعَرَّف.

ومعنى (الانعكاس): التلازم في الانتفاء؛ بحيث يكون كلّماُ انتفى التعريف انتفى المـعَرَّف[٤٢]، ويلخص ياسين الحمصي معنى (الانعكاس والاطراد) بأنه: ((الاطراد استلزام الوجود للوجود، والانعكاس استلزام العدم للعدم))[٤٣].

وعلى هذا الشرط لا يجوز التعريف بما يلي:

أ- بالأعم؛ لأن الأعم لا يكون مانعا؛ إذ تدخل فيه أفراد أجنبية عن المعرَّف، مثل تعريف الإنسان بأنه حيوان يمشي على رجلين؛ إذ يدخل فيه كل حيوان يمشي على رجلين[٤٤].

ب-بالأخص؛ أي يكون الحد أضيق دائرة من المحدود بحيث تخرج منه أفراد المعرَّف فيكون غير جامع؛ كتعريف الإنسان بأنه حيوان متعلم؛ لأن (متعلم) خاصة لا تصدق على كل إنسان[٤٥].

وجعل ابن رشد الزيادة في الحد مما يجعله أعم من المحدود أو أخص. [٤٦]

ج- بالمباين؛ لأن المتباينين لا يصدق أحدهما على الآخر كتعريف الذهب بأنه حيوان نام[٤٧].

٢- أن يكون التعريف أوضح، و أعرف من المعـرَّف؛ إذ لا يتحقق المقصود إلا بذلك[٤٨]، وعلى هذا الشرط لا يجوز التعريف بما يلي[٤٩]:

أ- بالمساوي في الظهور والخفاء؛ كتعريف الأب بأنه والد الابن.

ب-بالأخفى، فيكون الحد أخفى من المحدود؛ كتعريف النار بأنها جوهر لطيف مثل النفْس؛ لأن (النفْس) بطبيعتها أشد خفاء من النار.

٣- ألا يكون التعريف عين المعرَّف في المفهوم؛ كتعريف الحركة بالانتقال، مرادا به تعريفا حقيقيا وليس لفظيا، بل يجب تغايرهما؛ إذ لو صح

التعريف بعين المعرَّف لوجب أن يكون معلوما قبل التعريف، فلا حاجة إذن للتعريف، ولوجب أن يتوقف الشيء على نفسه وهذا محال(٥٠).

٤- أن يكون خاليا من (الدَّوْر)؛ وهو تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به، أو بجزء منه؛ على معنى أن المعرِّف تتوقف معرفته على التعريف، وتتوقف معرفة التعريف على المعرَّف؛ كتعريف العلم بأنه إدراك المعلوم، والمعلوم لا يعرف إلا بمعرفة العلم(٥١).

ومن الدَّوْر إدخال الأحكام في الحدود كتعريف الفاعل بأنه اسم مرفوع؛ إذ إن الرفع حكم، والحكم لا يكون إلا بعد معرفة المحكوم عليه؛ إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره(٥٢).

٥- ألا يكون التعريف مشتملا على الألفاظ المبهمة، أو الغامضة، أو المحتملة؛ لأن شرط التعريف الوضوح؛ وبهذا فإنه يحكم ببطلان التعريفات الآتية(٥٣):

أ- ما كان فيها ألفاظ مشتركة كتعريف الشمس بالعين؛ لأن (العين)لفظ مشترك الدلالة يصدق على المال، والعين الجارية، وعين الإنسان، وغير ذلك.

ب-ما كان فيها مجاز من غير قرينة تحدد المراد؛ كتعريف الشجاع بأنه أسد يذود عن أمته.

ج- ما كان فيها ألفاظ غريبة؛ كتعريف العجوز بأنها الجحْمَرِش.

د- ما كان فيها لفظ (أو) مرادا بها الشك، أو الإبهام؛ كتعريف النقطة بأنها نهاية الخط، أو جوهر غير قابل للقسمة.

وبعضهم يسمي كل ذلك العيوب اللفظية في الحد(٥٤)

٦- أن يكون التعريف إيجابيا خاليا من السلب؛ فلا يعرَّف الشيء بضده، أو نقيضه؛ كتعريف العلم بأنه عدم الجهل، إلا إن كانت الألفاظ معدولة في معناها؛ أي كان فيها السلب كتعريف الأعمى بأنه من لا يبصر(٥٥)

هذه هي التعريفات وشروطها، و قد فصل العلماء أوجه الاعتراض التي تُورد عليها، وسماها الغزالي مثارات الغلط في الحدود (٥٦)، و محصلها – في الحقيقة- تخلف شرط من شروط الحد التي سبق أن أوردتها.

المبحث الثاني

الاعتراضات المنطقية على الحد النحوي

أولا: الاعتراض على الحد بأنه غير جامع، أو غير مانع.

هذا الاعتراض هو أكثر ما يرد من اعتراضات على الحدود النحوية؛ والسبب في هذا أن علماء الفنون لم تكن عنايتهم بالتحديد الدقيق لماهية المعرَّف؛ لأن تعريفات الفنون هي من التعريف الاسمي وهو – كما سبق إيراده - تعريف ما لم يعلم وجوده في نفس الأمر؛ أي أنه تعريف لماهية اعتبارية؛ أي كائنة بحسب العقل، وليس لها ثبوت خارجي؛ وهذا ما يصعب تحديده؛ فتتوجه العناية لحصر صفاته، قال ابن هشام: ((حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقية، يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود، وإنما الغرض بها تمييز الشيء؛ ليعرف أنه صاحب هذا الاسم))(٥٧)، و قال الشلوبين: ((الحد الذي عند النحويين هو اللفظ الجامع المانع؛ كائنا ماكان، وبأي لفظ كان))(٥٨)، وهذا المفهوم الذي ذكره الشلوبين في ضبط الحد في النحو هو ما توجهت عناية النحويين له، فقلما نجد حدا نحويا لم يوجَّهْ إليه اعتراض عدم الجمع، أو عدم المنع، ومن ذلك:

- حدَّ ابن مالك الكلمة بقوله: ((الكلمة لفظ مستقل دالٌّ بالوضع تحقيقا أو تقديرا، أو منْويٌّ معه كذلك))(٥٩)؛ فاعترض أبو حيان على هذا التعريف بأنه غير جامع، ولا مانع؛ فهو غير مانع لأنه ((يدخل في هذا الحد (الكلام) عند من يرى أن دلالته وضعية؛ فإن الكلام لفظ مستقل دال بالوضع))(٦٠)، وأجاب ناظر الجيش عن هذا الاعتراض بأن ((الكلام ليست دلالته وضعية على الأصح))(٦١).

واعترض عليه أبو حيان -أيضا- بأنه غير جامع؛ إذ ((يخرج عن هذا الحد ما استعمل في غير موضعه على سبيل المجاز أو النقل كـ(أسد) المراد به الشُّجاع، وكـ(أسد) المراد به شخص؛ فإنه منقول من الحيوان الموضوع له لفظ (أسد). . . ، إذ يصدق عليه – والحالة هذه – أنه لفظ مستقل غير دال بالوضع))(٦٢)، وأجاب ناظر الجيش عن هذا الاعتراض بأن الحد إنما هو للكلمة الحقيقية الباقية على موضوعها من غير نقل، فالكلمة المنقولة، أو المجازية ليست مقصودة بالحد أصلا(٦٣).

- كثرت حدود الاسم جدا قال أبو البركات الأنباري: ((ذكر فيه النحاة حدودا كثيرة تنيف على سبعين))(٦٤)، ولهذا فقد كثرت الاعتراضات على تلك الحدود، قال ابن خروف عنه: ((للنحويين فيه رسوم كثيرة، ولم يُقصد بها الحد؛ لأنها غير جامعة، ولا مانعة؛ لأن الحد هو الجامع المانع، يجمع للمحدود ما له، ويمنع منه ما ليس له))(٦٥).

وقد حدَّ الأخفش الاسم بأنه: ((ما جاز فيه نفعني، وضرني، أي ما جاز أن يخبر عنه)) (٦٦)؛ فاعترض عليه الزجاجي بأنه غير جامع، حيث قال: ((وفساد هذا الحد بيِّنٌ؛ لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو: كيف، وأين، ومتى، وأنَّى، وأيَّان، لا يجوز الإخبار عن شيء منها))(٦٧)

وحدَّ الزجاجي الاسم بقوله: ((الاسم ما جاز أن يكون فاعلا، أو مفعولا، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض))(٦٨)، فاعترض عليه بعض شُرَّاح (الجمل)؛ فقال عنه ابن عصفور: ((ليس بجامع، ومن شرط الحد أن يكون جامعا لأنواع المحدود حتى لا يشذ منها شيء، مانعا لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود، والدليل على أنه ليس بجامع أن (ايْمُن) التي هي في مذهبنا اسم مفرد، لا تستعمل إلا في القسم مبتدأة، ولا يدخل عليها حرف الجر، ولا تكون فاعلة، ولا مفعولة))(٦٩)، وقد أجاب ابن أبي الربيع عن الاعتراض بـ(ايمن) بـ((أن في (ايمن الله)مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: ايمن الله قسمي، ومذهب الزجاجي أن المبتدأ ارتفع على التشبيه بالفاعل))(٧٠).

واعترض ابن السيد على حد الزجاجي بأنه غير جامع؛ إذ لا تدخل فيه الأسماء التي لا تكون فاعلة، ولا مفعولة؛ كالأسماء التي لا تستعمل إلا في النداء، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، و(جَيْر)، و(عَوْضُ)، و(لعمرك)[71]، وأجاب ابن عصفور عن اعتراض ابن السيد بان أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط لها الصدارة في الكلام، وهو ما يمنعها من أن تأتي فاعلة، وأما الأسماء الخاصة بالنداء فإنها على الحقيقة مفعول بها والعامل فعل محذوف، وبنحو ذلك أجاب ابن أبي الربيع[72].

و حدَّ الجزولي الاسم بأنه: ((كل كلمة دلت على معنى في نفسها، ولا تتعرض لزمان وجود ذلك المعنى))[73]؛ فاعترض عليه الأبذي بأنه غير جامع؛ لأنه يخرج عنه من الأسماء ما يتعرض لزمان وجود ذلك المعنى كـ(الصَّبُوح)، و (الغَبُوق) فإنهما يدلان على شربٍ في الصباح والعشي، ويخرج عنه ما ليس بكلمة كـ(تأبط شرًا)، و أيضا يخرج عنه أسماء الأفعال؛ فإنها تدل على حدث وزمان، وهو غير مانع أيضا؛ إذ يدخل عليه من الأفعال ما لا يتعرض لزمان وجود ذلك المعنى[74]

وحدَّ الزمخشري الاسم بقوله: ((الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الزمان))؛ فاعترض عليه ابن الحاجب بأنه غير مانع؛ لأن من الأفعال ما تدل على معنى في نفسها دون الاقتران بزمن، نحو (نِعْم، و بئس، وليس، وحبذا، وعسى)، ثم أجاب على هذا الاعتراض بأن هذه الأفعال دالة على الزمن بأصل وضعها تقديرا في بعضها، وتحقيقا في بعضها الآخر[75].

- حدَّ الجزولي (الفعل) بأنه ((كل كلمة دلَّت على معنىً في نفسها، وتتعرض لزمانِ وجود ذلك المعنى))[76]؛ فاعترض عليه الأبذي بأنه غير جامع، ولا مانع؛ إذ يخرج عنه من الأفعال ما ليس بكلمة واحدة نحو: هلمَّا، و هلمُّوا؛ في لغة من ألحق بها الضمائر، ويخرج عنه الأفعال التي تدل على الزمن خاصة كـ(كان)، ويخرج أيضا من الأفعال ما يدل على حدث دون زمان كـ(خلق الله الزمان).

وغير مانع؛ لأنه يدخل فيه من الأسماء ما يدل على معنى، ويتعرض لزمان وجود ذلك المعنى كـ(الصَّبُوح، والغبُوق). (٧٧)

وحدَّ الزجاجي (الفعل) بأنه:((مادل على حدث وزمان، ماض، أو مستقبل؛ نحو: قام يقوم))(٧٨)؛ فاعترض عليه ابن عصفور بأنه ليس بجامع، وذلك لأنه لا يدخل تحت هذا الحد من الأفعال ما هو حال، و لا ما لا يدل على حدث كـ(كان) وأخواتها، ونعم وبئس، وحبذا، وفعل التعجب(٧٩).

وقد أجاب ابن أبي الربيع عن اعتراض ابن عصفور الأول بأن صيغة الفعل المضارع وضعت للحال، والاستقبال، ولهذا اكتفى بالتمثيل له بـ(قام، يقوم). (٨٠)

- حدَّ الزجاجي (الحرف) بأنه: ((ما دلَّ على معنى في غيره))(٨١)، فاعترض عليه ابن عصفور بأن هذا الحد ليس بمانع؛ لأن من الأسماء ما يدل على معنى في غيره؛ فكلمة (بعض) في قولك: قبضتُ بعض الدراهم؛ تؤدي من المعنى في الدراهم ما يؤديه الحرف (مِنْ) إذا قلت: من الدراهم.(٨٢)

وحدَّ الجزولي (الحرف) بأنه: ((كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها، لكن في غيرها))(٨٣)، فاعترض عليه الأبذي بأنه غير جامع؛ لأنه يخرج منه من الحروف ما ليس بكلمة واحدة نحو: إنَّما، وكأنّما، وربما، ولعلّما. (٨٤)

و حدَّ ابن الحاجب الحرف بأنه: ((ما دل على معنى في غيره، ومن ثم احتاج في جزئيته إلى اسم، أو فعل))(٨٥)، وقد اعترض عليه الرضي بأنه غير مانع؛ إذ تدخل فيه الأفعال؛ فـ(ضَرَب) موضوع ليدل على ضاربيَّة ما ارتفع به، قال الرضي: ((ولا يندفع هذا الاعتراض إلا بما قال بعضهم: الحرف ما لا يدل إلا على معنى في غيره))(٨٦).

- حدَّ ابن مالك (العلم) في الألفية بأنه: ((اسم يعين المسَمى مطلقا))، فاعتُرِضَ عليه بأنه غير جامع؛ إذ يخرج منه (العلم الجنسي)؛ فإنه لا يعين المسمَّى، إذ هو موضوع وضع الجنس، لا فرق بينهما إلا في الأحكام اللفظية، قال الشاطبي عن ذلك: ((ولما لم يدخل له في الحد الذي حدَّ به (العَلَم) في التسهيل - لأن قيوده

تنافيه – استدركه بقوله: أو الشائع الجاري مجراه، وهنا – أي في الألفية – لم يفعل ذلك))[٨٧]، و دفع المرادي هذا الاعتراض بقوله: ((الحقيقة أن العلم الجنسي ليس كاسم الجنس في المعنى، بل هو معين لمسمَّاه، فالتعريف صادق عليه))[٨٨].

- حدَّ الزمخشري (المفعول له) بأنه: ((علة الإقدام على الفعل))؛ فاعتُرض عليه بعدم المنع؛ إذ يدخل فيه كل ما كان علة للإقدام على الفعل، وليس هو بمفعول له مثل جئت للسمن [٨٩]، ورأى ابن الحاجب وجوب زيادة لفظ (المنصوب) قبل كلمة (علة)؛ قال: ((لأنه إذا لم يقل المنصوب دخل كل ما يكون علَّة، ومن جملته المخفوض ففسد الحد))[٩٠].

- حدَّ ابن الحاجب (الحال) بأنه: ((ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا، أو معنى))، واعترض عليه الرضي؛ لأنه غير جامع؛ إذ لا يشمل الحال إذا كان جملة بعد عامل ليس معه ذو حال، والحال المبينة لهيئة المضاف إليه إذا لم يكن المضاف عاملا في الحال [٩١]، واعترض عليه السيوطي- أيضا - بأنه غير جامع؛ إذ يخرج من هذا الحد الحال المؤكدة[٩٢]

و حدَّه الجزولي بأنه: ((تبيين كيفية الموصوف في حال وجود الوصف به، أو تبيين الصفة في حال وجودها بالموصوف))[٩٣]، واعترض عليه الأبذي بأنه غير جامع؛ لأن هذا الحد يصدق على النعت أيضا[٩٤]

و بمثل هذا النقد اعترض ابن الناظم على أبيه في حده للحال في الألفية حيث حده ابن مالك بقوله: ((وصف فضلة منتصب))[٩٥]، فدفع المرادي هذا الاعتراض بقوله: ((وقول الشارح: إن هذا التعريف ليس بمانع؛ لأنه يشمل النعت، غير مسلم لخروجه بقيد لزوم النصب))[٩٦]، لكن يبقى الاعتراض بالنعت المنصوب، وابن مالك لم يقيد الحال بلزوم النصب، بل ذكر قيد النصب بإطلاق.

- حدَّ الزمخشري (النعت) بأنه: ((الاسم الدال على بعض أحوال الذات))، فاعترض عليه ابن الحاجب بأنه غير جامع؛ إذ يدخل فيه الحال؛ فإنه يدل على بعض أحوال الذات، وليس بصفة[٩٧].

واعترض عليه ابن يعيش بالخبر؛ قال: ((ألا ترى أن الخبر دالٌّ على بعض أحوال الذات نحو: زيد قائم، و إن زيدا قائم، وكان زيد قائما، فإن أضفت إلى ذلك – أي التعريف – (الجاري عليه في إعرابه)، أو (التابع له في إعرابه)، استقام الحد، وفصله عن الخبر))[٩٨].

- حدَّ ابن الحاجب (البدل) بأنه: ((تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه))، فاعترض عليه الرضي بقوله: ((لا يطرد ما قاله في نحو: جاءني زيد بل عمرو؛ فإن المقصود هو الثاني دون الأول مع أنه عطف نسق))[٩٩].

و حدَّه في كتابه (الإيضاح) بأنه ((تابع مقصود بالذكر))، وذكر أنه يُعترض عليه بأنه لا يشمل بدل الغلط؛ قال: ((فإن قصدت دخوله في الحد قلت: ذكر المتبوع وليس هو المقصود))[١٠٠].

ثانيا: الاعتراض على الحد بالاحتراز بالجنس وليس الفصل، أو بذكر الجنس الأبعد دون الأدنى، أو بذكر الخاصة دون الجنس.

الحد الحقيقي – كما أورت سابقا – يكون بإيراد (الجنس)، و(الفصل) القريبين، فيُبدأ بإيراد الجنس الأقرب، ثم يتبع بالفصول الذاتية كلها.

فأما إيراد الجنس الأبعد فهو يستلزم التطويل في الحد، وهو من العيوب. وأما البدء بـ(الخاصة) فلا يصح في الحد؛ بل هو (رسم ناقص)؛ وذلك أن الخاصة هو ما يميز عرضا من أعراض الماهية، وهذا – بلا شك- نقص في الحد.

وقد كثر الاعتراض على الحد النحوي بمثل هذا، فقد عرَّف ابن مالك (الاسم) بأنه ((كلمة يُسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها))[١٠١] فاعترض أبو حيان على هذا الحد؛ قال أبو حيان: ((وقد عدل المصنف في حد الاسم عما حدَّه النحويون إلى هذا الحد الذي ذكره، وهذا الذي اختاره غير مختار؛ لأن النحويين حدَّوا الاسم بالأمور الذاتيات التي هي فيه، قبل التي هي فيه قبل التركيب،

والمصنف حدَّه بأمر عارض له حالة التركيب، وهي خاصَّة من خواصه حالة التركيب؛ وهو الإسناد المعنوي، وليس هذا من شأن الحدود))[١٠٢].

واعترض عليه في حد (الكلمة)؛ لأن ابن مالك استعمل الجنس الأبعد، وترك الأقرب إذ عرَّفها ابن مالك بقوله: ((الكلمة لفظ مستقل، دالٌّ بالوضع تحقيقا، أو تقديرا، أو منويٌّ معه كذلك))[١٠٣]، قال أبو حيان: ((فقوله (لفظ): جنس يشمل المحدود وغير المحدود؛ وهكذا الحدود، تبدأ أولا بالجنس، ثم تأتي بالفصل، لكن المصنف أخذ جنسا أبعد، وترك جنسا أقرب، وهو (القول)؛ إذ اللفظ (يُطْلق)[١٠٤] على المهمل كـ(دَيْز) مقلوب (زيد). . . ، ويطلق على الموضوع، فلو أخذ الجنس الأقرب كان أحسن، فكان ينبغي أن يقول: الكلمة قول))[١٠٥].

وحدَّ ابن مالك (اسم الإشارة) بأنه: ((ما وضع لمسمى، وإشارة إليه))[١٠٦]؛ فاعترض عليه الدلائي بقوله: ((ما وضع لمسمى؛ يعم كل موضوع لمسمى من نكرة، ومعرفة، وهو أبعد الأجناس، فيجب اجتنابه في الحدود))[١٠٧].

وقد أخذ أبو حيان، وناظر الجيش على ابن مالك أنه في غالب حدوده يبدأ بالفصل قبل الجنس؛ قال ناظر الجيش: ((جرت عادة المصنف في كثير من الحدود أن يقدم بعض الفصول على الجنس))[١٠٨]، وبتتبع صنيع ابن مالك في الحدود نجد مصداق ما ذكره ناظر الجيش؛ ففي حد (التابع) قال ابن مالك في تعريفه: ((هو ما ليس خبرا من مشارك ما قبله في إعرابه، وعامله مطلقا))[١٠٩]، فاعترض عليه ناظر الجيش لتقديمه (الجنس) على الفصل؛ ((فإن المشارك ما قبله في إعرابه جنس؛ يشمل المفعول الثاني. . . ، والحال من المنصوب، والتمييز لما هو منصوب أيضا. . . ، والتابع))[١١٠]

و يبدو أن ابن مالك يتسامح في التعبير؛ ولهذا وجدناه في شرحه لكلامه في التسهيل يذكر (الجنس) على أنه محترز به، وقد اعترض عليه أبو حيان في هذا التعبير؛ ففي حد ابن مالك لـ(الكلمة) – الذي سبق إيراده – شرحه ابن مالك نفسه بقول: ((تصديره بـ(اللفظ) مخرج للخط، ونحوه مما هو كاللفظ في تأدية المعنى))[١١١]، فعلق أبو حيان على كلامه بقوله: ((وهذا ليس بجيد؛ لأن (الجنس)

في الحد لا يؤتى به للاحتراز، لا يقال في قولهم: الإنسان حيوان ناطق، إنه احترز بـ(حيوان) مما ليس بحيوان))[١١٢]، وجوَّز الرضي الاحتراز بـ(الجنس) ((إذا كان أخص من (الفصل) بوجه))؛ إذ فعَل ذلك ابن الحاجب في تعريفه للكلمة بأنها ((لفظ وضع لمعنى مفرد))؛ فاحترز بالجنس (الوضع)، على الفصل (لفظ)؛ لأن ((الموضوع لمعنى مفرد قد يكون لفظا، وقد لا يكون))[١١٣].

ثالثا: الاعتراض على استعمال لفظ (كل) في الحد.

- حدَّ الجزولي الاسم بأنه ((كل كلمة دلت على معنى في نفسها، ولا تتعرض لزمان وجود ذلك المعنى))[١١٤]، فاعترض عليه الأبذي؛ لاستعماله كلمة (كل) في الحد، قال: ((أدخل فيه لفظ (كل)، وليست (كل) من الألفاظ التي تدخل في الحدود، بل يُخْتبر الحد بها إذا طُرِد، وعُكِس؛ فإذا قيل في حد (الإنسان) إنه جسم متغذ حسَّاس ناطق، وأردت أن تعلم صحة هذا الحد أتيت بـ(كل)، وطردت، وعكست؛ فتجده صادقا في الحالتين، فتقول: كلُّ إنسان فهو جسم متغذ حسَّاس ناطق، وكل جسم متغذ حسَّاس ناطق فهو إنسان، فإذا كانت (كل) من الحد لزمك عند اختباره أن تقول: كلُّ كلِّ كذا فهو كذا؛ وذلك فاسدُ المعنى))[١١٥].

واعترض على الجزولي – أيضا - في حَدَّيْ (الفعل)، و (الحرف) لاستعماله (كل) فيهما[١١٦].

وبمثل هذا اعترض أبو حيان على حد الفعل عند ابن مالك؛ حيث قال: ((ثبت في بعض نسخ شرحه للمصنف[١١٧]: الفعل كل كلمة، وهكذا قاله أبو موسى الجزولي في حد الاسم، وحد الفعل، وحد الحرف. . . ، ونقول: لا يصح إدخال (كل) في الحد بوجه؛ وذلك أن كلاًّ هي موضوعة للعموم، فتدل على أفراده، والمحدود إنما هو شيء واحد متعقل في الذهن، لا يصح تَكَثُّره، ولا تَعدُّدُه، فناقص هذا المعنى معنى (كل)))[١١٨]

رابعا: الاعتراض على الحد بأنه سلبي.

سبق أن ذكرت أن من شروط الحد أن يكون إيجابيا خاليا من السلب؛ وذلك أن الماهية لا تتعرف بنقيضها؛ وقد اعتُرِض على بعض الحدود النحوية بذكر السلب، فمن ذلك:

- حدَّ ابن مالك الحرف بأنه: ((كلمة لا تقبل إسنادا وضعيا بنفسها، ولا بنظير))[١١٩] فاعترضه أبو حيان بقوله: ((هذا الحد الذي ذكره فيه صيغة النفي، وهو قوله: لا تقبل، فهو عدمي، والعدمي لا يكون في الحدود؛ لأن الحد إنما يكون بما تقومت منه الماهية، والأعدام لا تتقوم منها الماهية؛ لأنها سُلُوب))[١٢٠]، وأجاب المرادي عن اعتراض أبي حيان بأن ((الفصول الوجودية إنما تعتبر في الحدود الحقيقية التي تحد بها الماهيات، وهي التي لها وجود في الخارج أما الحدود الاصطلاحية أي التي تحد بها الماهيات الاعتبارية فيجوز في الفصول التي فيها أن تكون عدمية))[١٢١]، وأجاب الدلائي بأن ابن مالك أشار في ترجمته للباب بـ(الشرح)، دون (الحد)؛ ولهذا فهو يتساهل بإيراد الأمور العارضة في التركيب، دون الذاتيات للماهيات. [١٢٢]

- حدَّ ابن مالك (المصدر) في الألفية بأنه: ((اسم ما سوى الزمان من مدلولَي الفعل))؛ فاعترض عليه الشاطبي بوجود السلب في الحد؛ إذ ((بيَّنه بنفي غيره عنه، ولا يلزم من نفي غير الشيء عنه أن يتبيَّن هو في نفسه))[١٢٣]، واعتذر عنه بأنه لم يرد الحد الحقيقي بل أراد الحد الرسمي[١٢٤].

خامسا: الاعتراض بالجمع بين ماهيتين في الحد.

- حد الزمخشري المبتدأ والخبر بقوله: ((هما الاسمان المجردان للإسناد))، فاعترض عليه ابن الحاجب لجمعه بين ماهيتين في حد واحد؛ فقال: ((لا يستقيم أن يُحَدَّ مختلفان بحقيقة واحدة، فكما يمتنع أن يقال: الإنسان والفرس

جسم متحرك، ويقصد به تحديدهما، فكذلك هذا، فإن زعم أنه حد باعتبار ما اشتملا عليه من الأمر العام، وهو كون كل واحد منهما مجردا عن العوامل لم يستقم إلا على تقدير أن يذكرا باسميهما من تلك الجهة العامة؛ مثال ذلك أن تقول: الحيوان جسم متحرك؛ فيدخل فيه الإنسان، والفرس؛ فإن إطلاق الأخص باعتبار مجرد الأعم خطأ؛ كإطلاق الإنسان على الفرس باعتبار كونه حيوانا؛ لأنها دلالة تضمن، وهي غير مستعملة))(١٢٥).

- حدَّ ابن هشام (المبتدأ) بأنه: ((المجرد من العوامل اللفظية، مخبرا عنه، أو وصفا رافعا لمُكتفى به))(١٢٦)؛ فاعترض عليه السيوطي؛ لأنه جمع بين نوعي المبتدأ في حد واحد، قال: ((جمع بين نوعي المبتدأ في حد، وقد قال الرضي: المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين، فلا يمكن جمعهما في حد؛ لأن الحد مبين للماهية بجميع أجزائها، فإذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حد، ولذلك أفرد ابن الحاجب لكل منهما حدا))(١٢٧).

- حدَّ ابن مالك (الظرف) بأنه: ((وقت أو مكان ضُمنا(في) باطراد))، فذكر الشاطبي أنه يعترض عليه من جهة جمعه بين مختلفين في الحد ((لأنه جمع نوعي الظرف وهما مختلفان، وليس من شأن أهل الحدود أن يجمعوا في حد واحد بين محدودَيْن مختلفَيْن، كما لا يجمعون بين الإنسان والفرس فيحدونهما بحد واحد، ولا بين النبات والحيوان قاصدين لتعريف كل نوع بما يخصه))(١٢٨)، وأجاب الشاطبي عن هذا الاعتراض أن مراد ابن مالك حد الظرف المطلق إلا أنه عرض له فيه تنويع الظرف، والتنويع ليس فيه الجمع بين ماهيتين(١٢٩).

- حدَّ ابن الحاجب (الحال) بأنه: ((ما يبين هيئة الفاعل، أو المفعول؛ لفظا، أو معنى))، فاعترض عليه الرضي لجمعه في التعريف بين ماهيتين؛ إذ الحال نوعان: منتقلة، ومؤكدة، وقال : ((فالأولى أن تقول: الحال على ضربين؛ منتقلة، ومؤكدة، ولكل منهما حدٌّ؛ لاختلاف ماهيتهما))(١٣٠).

سادسا: الاعتراض بوجود زيادة في الحد.

يُشَّبِهُ ابن رشد الزيادة في الحد بالأصبع السادسة في اليد؛ فكما أن اليد تصير بها قبيحة، فكذا في الحد[١٣١]؛ و هو من العيوب التي يعترض على وجودها في الحد؛ وهكذا صنع النحويون، فقد اعْتُرِض على الزيادة في بعض الحدود، من ذلك:

- حدَّ ابن مالك الاسم بأنه: ((كلمة يُسند ما لمعناها لنفسها، أو نظيرها))[١٣٢]؛ فاعترض عليه ناظر الجيش بوجود الزيادة في الحد؛ ومما قال: ((لا حاجة إلى قول المصنف: أو نظيرها، بل الاقتصار على قوله: يسند ما لمعناها إلى نفسها، كافٍ، وتكون الأسماء التي أشار إليها مما لزم في الاستعمال طريقة واحدة؛ من مصدرية، أو ظرفية مثلا؛ داخلة في الحد غير خارجة عنه؛ لأن المراد إنما هو صحة الإسناد إلى الكلمة، وقبول معناها له))[١٣٣].

- حدَّ ابن مالك (العلم) بأنه: ((المخصوص مطلقا، غلبةً أو تعليقا، بمسمى غير مقدر الشياع، أو الشائع الجاري مجراه))[١٣٤]، فاعترض عليه أبو حيان بالزيادة في الحد؛ فقال: ((تعليقا، أو غلبة؛ هذا تقسيم، وبيان لصِنْفَيْ الأعلام، ولو حُذِفَ ما احتيج إليه في الحد[١٣٥].

- حدَّ ابن مالك (الظرف) في الألفية بأنه: ((وقت أو مكان ضُمنا(في) باطراد))، فاعْترض عليه ابنه بدر الدين[١٣٦] بوجود الزيادة في الحد؛ إذ لا يحتاج لقيد (باطراد)؛ لأن نحو: دخلتُ الدارَ، منصوب على نزع الخافض، لا على تضمين معنى الخافض، وأجاب الشاطبي عن هذا الاعتراض بقوله: ((قوله: باطراد؛ ليس بحشو، وإن لم يكن محترزا به عن شيء؛ وذلك أن القاعدة عند أرباب الحدود أن الحدَّ إنما يطلب به أن يكون معرِّفا للماهية على كمالها، ومبيِّنا لها بجميع أجزائها على التفصيل؛ فيؤتى بالجنس الأقرب أولا – وهو الجزء المشترك – ثم يؤتى بعده بالفصول الذاتية للمحدود، وإن كانت أبعد، وكانت مما يحصل بالواحد منها

الكفاية في التميز، فإنَّ ترْكَ بعض الفصول – ولو كان مستغنى عنها في التمييز – ترْكٌ لتعريف جزء الذات، والحد وضْعُهُ أنه عنوان الذات، وبيانٌ لها؛ فيجب أن يقوم المحدود في النفس صورةً معقولةً في الذهن، مساوية للصورة الموجودة في الخارج على الكمال، وحينئذ يعرض للمحدود أن يتميز عن غيره، لا أن التمييز عن الغير هو المقصود من الحد الذاتي، وإنما ذلك مقصود في الحد الرسمي))(١٣٧)، وأجاب المرادي بأن المنصوب في نحو: دخلت الدارَ، مختلف فيه؛ فبعض العلماء يرى أنه منصوب على الظرفية، فذكر القيد مخرج له على رأي أولئك العلماء(١٣٨).

- حدَّ ابن مالك (الفاعل) بأنه: ((المسند إليه فِعْل، أو مضمن معناه، تام، مقدَّم، فارغ، غير مصوغ للمفعول))(١٣٩)، فاعترض عليه أبو حيان بوجود الزيادة في الحد؛ إذ لا حاجة لقيد (فارغ)؛ ((لأنه ذكر في حد الفاعل أولا أنه (المسند إليه فعل، أو مضمن معناه)، فبعد أن فرض أنه مسند إليه ما ذكر من الفعل، أو المضمن معناه، لا يمكن ذكر (فارغ) في القيد؛ لأن (قائما) من قولك: قائمٌ زيدٌ - على تقدير أنه خبر مقدم – لم يسند لـ(زيد)، إنما أسند إلى ضميره. . . ، ولا فرق بين أن تقول: (ما أسند إليه الفعل)، وبين أن تقول: (ما فرغ له الفعل)، فلا حاجة إلى قوله بعد ذلك (فارغ)))(١٤٠)، ودفع ناظر الجيش هذا الاعتراض؛ إذ يرى أن قوله (المسند إليه فِعْل، أو مضمن معناه)، يدخل فيه المبتدأ في قولك: قائمٌ زيدٌ؛ إذ أسند إليه (قائم) وهو مضمن لمعنى الفعل (قام)، وقد قدم عليه، فلو لم يحترز بـ(فارغ)؛ لصح أن يقال عنه فاعل حسب الحد(١٤١).

- حدَّ ابن الحاجب (المفعول المطلق) بأنه: ((اسم ما فَعَلَه فاعلُ فِعْلٍ مذكور بمعناه))؛ فاعترض عليه السيوطي بوجود الزيادة في الحد؛ ومما قال: ((قال الشارحون: لا حاجة إلى لفظة (اسم)، وقول المصنف: إنه احترز به عن (ضَرْب) الثاني في: ضَرَبَ ضَرْبَ زيد، مردودٌ؛ لأنه إن كان المراد لفظه، فهو لم يفعله فاعل الفعل المذكور؛ لأن فعل الفاعل هو (الضَّرْب) لا (ضَرَب)، أو مدلوله الذي هو (الضرب)؛ فلا يحترز عنه))(١٤٢).

- حدَّ ابن الحاجب اسم العدد بأنه: ((ما وضع لكمية آحاد الأشياء))؛ فاعترض عليه ابن القواس بوجود الزيادة في الحد؛ إذ لو اقتصر على: ما وضع لكمية الآحاد؛ لكان كافيا في الحدِّ(١٤٣).

- حدَّ ابن مالك (المفعول معه) بأنه: ((التالي واوا تجعله بنفسها كمجرور(مَعَ)، وفي اللفظ كمنصوبٍ مُعَدَّى بالهمزة))(١٤٤)، فاعترض عليه ناظر الجيش بوجود الزيادة في الحد، ومما قال: ((قوله: (وفي اللفظ كمنصوبٍ مُعَدَّى بالهمزة) غير محتاج إليه في الحد؛ لأنه لم يحترز به عن شيء خيف دخوله مع المحدود، بل لا يجوز إدخاله في الحد؛ لأنه إنما ذكر بيان العامل في المحدود، وذلك شيء خارج عن ماهيته، فلا يحتاج لذكره، وعلى هذا يجب الاقتصار على قوله: (التالي واوا تجعله بنفسها كمجرور(مَعَ)))(١٤٥).

سابعا: الاعتراض بوجود الدَّوْر في الحد.

الدَّوْر هو توقف وجود كل واحد من الشيئين على وجود الآخر(١٤٦)، وقد سبق أن ذكرت أن من شروط الحد ألا يكون فيه دور؛ و قد كَثُر الاعتراض بوجود الدور في الحدود النحوية ومن ذلك:

- حدَّ ابن مالك (الكلمة) بقوله: ((الكلمة لفظٌ مستقل دال بالوضع تحقيقا أو تقديرا أو منْويٌّ معه كذلك))(١٤٧)؛ وشرح مقصوده بـ(المستقل) بأنه: ((ما ليس بعض اسم. . . ، ولا بعض فعل))(١٤٨)؛ فاعترض عليه الدماميني بوجود الدَّوْر في الحد بناء على تفسيره لمراده بـ(مستقل)؛ إذ يقتضي توقف معرفة الكلمة على معرفة الاسم، والفعل، ولا شك أن معرفتهما متوقفة على معرفة الكلمة(١٤٩)، وقد أجاب الدلائي على هذا الاعتراض؛ بقوله: ((لو سَلِم – أي اعتراض الدماميني – فلِمَ لا يندفع الدَّوْر؛ بأن كلا من الاسم والفعل جزء من المحدود؛ الذي هو الكلمة، ولا يلزم من توقف المحدود على الحد، توقف جزء المحدود أيضا عليه؛ إذ قد تكون معرفة ذلك الجزء ضرورية، أو مكتسبة بغير ذلك الحد))(١٥٠).

- حدَّ الزجاجي (الاسم) بأنه: ((ما جاز أن يكون فاعلا، أو مفعولا، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض))(١٥١)؛ فاعترض عليه الشلوبين لوجود الدَّوْر فيه، ومما قال: ((بئس ما فعل المؤلف في هذا؛ فإنه شرح (الفاعل) الذي جُعِل بيانا للاسم بحد لم يتبين إلا بالاسم؛ فإنه قال: الفاعل اسم أسند إليه كذا(١٥٢)؛ فقد صار الاسم لا يتبين إلا بالفاعل، والفاعل لا يتبين إلا بالاسم، وقد أدى هذا ألا يتبين واحد منهما))(١٥٣).

- حدَّ ابن مالك (اسم الإشارة) بأنه: ((ما وضع لمسمى، وإشارة إليه))(١٥٤)؛ فاعْتُرِضَ عليه بالدور لوجود لفظ (الإشارة) في المعرِّف، والمعَرَّف به، وهذا يقتضي ترتب معرفة أحدهما على معرفة الآخر، وبمثل هذا اعترض النيلي على حد ابن الحاجب لاسم الإشارة(١٥٥)، وقد أجاب الدلائي على هذا الاعتراض بقوله: ((الإشارة في المعرِّف في قوله جزء من المحدود؛ الذي هو الكلمة، ولا يلزم من توقف المحدود على الحد، توقف جزء المحدود أيضا عليه؛ لجواز كون معرفة ذلك الجزء ضرورية، أو مكتسبة من غير ذلك الحد))(١٥٦).

- حدَّ الزمخشري (المعرب) بأنه: ((ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا؛ بحركة أو حرف، أو محلا))؛ فذكر ابن الحاجب أنه اعتُرض عليه بوجود الدور؛ إذ إن الزمخشري ((حدَّ الشيء بما هو متوقف على حقيقته، وذلك أنه إنما يختلف آخره باختلاف العوامل بعد فهم كونه معربا، فإذا توقف اختلاف آخره على معرفة كونه معربا توقف كونه معربا على معرفة اختلاف آخره؛ لكونه عرَّف حقيقته به، فتوقف كل واحد على معرفة الآخر))(١٥٧)، و بمثل ذلك قال الرضي، حيث قال عن الاعتراض الذي نقله ابن الحاجب على حد الزمخشري: ((و هو الحق. . . ؛ لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف الآخر، بل الاختلاف الذي يصح لغة، ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب أولا، فإن حدَّدنا المعرب باختلاف العامل كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده، فيكون دوْرا))(١٥٨).

- حدَّ المكودي (الفاعل) بأنه: ((الاسم المرفوع، المسند إليه فعل، أو ما جرى مجراه، مقدما عليه، على طريقة (فَعَلَ)، أو (فاعل)؛ فاعترض عليه ابن حمدون بن الحاج بوجود الدَّور في هذا الحد؛ حيث قال: ((الرفع حكم من أحكام الفاعل، وإدخال الحكم في الحد مردود، وفي (السُّلم)[١٥٩]:

وعندهُمْ من جملةِ المردودِ أن تُدْخلَ الأحكامُ في الحدودِ

لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولا يمكن تصور الشيء إلا بعد اجتماع أجزائه، ومن جملتها الرفع؛ فيأتي الدَّوْر))[١٦٠]، ثم اعتذر له بأن: ((أخذ الحكم في الحد إنما يؤدي للدَّوْر إذا أُخِذَ من حيث إنه حكم، وأما إذا أخذ من حيث أنه وصف لازمٌ؛ لكونه خاصَّةً للمعرَّف كالرفع فيما تقدم، وتقدم الفعل، فلا يلزم الدَّور، ولا يقصد عاقلٌ غير هذا))[١٦١].

و بنحو ذلك اعتُرض على تعريف ابن مالك لـ(الفاعل)؛ حيث عرَّفه بأنه: ((المسند إليه فِعْل، أو مضمن معناه، تام، مقدَّم، فارغ، غير مصوغ للمفعول))[١٦٢]، فاعترض عليه أبو حيان بوجود الدَّور؛ قال أبو حيان: ((وقوله (مقدَّم)؛ هذا حكم من أحكام الفاعل، وذكره في الحد لا يناسب، إنما يحد بالأشياء الذاتية))[١٦٣]، ورد ناظر الجيش هذا الاعتراض بقوله: ((تعريف الأمور بحسب الاصطلاحات في كل فنٍّ ليس تعريفا ذاتيًا لها، يجب فيه ذكر الأمور الذاتية، وإنما تعريف لها بحسب الاسم، والتعريف بحسب الاسم المعتبر فيه ذكر ما يعرف به ذلك الأمر بالنسبة إلى اصطلاح ذلك الفن المستعمل هو فيه))[١٦٤].

واعترض الشاطبي على تعريف ابن مالك السابق لـ(الفاعل) بوجود الدَّوْر في كلمة (تام)؛ على القول بأن (التمام) هو أن يكتفي الفعل بمرفوعه؛ وبهذا يحصل الدَّوْر؛ لأنه ((لا يعرف إذًا معنى التمام إلا بعد معرفة كون المرفوع فاعلا، ونحن قد جعلنا التمام جزءًا من تعريف الفاعل، فلا يعرف الفاعل إلا بعد معرفته، فيلزم الدَّوْر))[١٦٥].

- حدَّ الزمخشري (المفعول معه) بأنه: ((المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مَعَ)؛ فاعترض عليه ابن الحاجب بوجود الدَّور المنطقي فيه؛ ((لأنه إنما يعطيه النصب بعد معرفة كونه مفعولا معه، وإذا حصل النصب حدًّا له فقد توقفَ كل واحد منهما على الآخر؛ لأنه لا يتعقَّله حتى يكون منصوبا، و لا يكون منصوبا حتى يتعقَّله))[١٦٦].

وبمثل ذلك اعترض ابن هشام على حد أبي حيان للمفعول معه؛ حيث عرَّف أبو حيان المفعول معه بقوله: ((منتصب بعد واو (مَعَ)))؛ فاعترض عليه ابن هشام بقوله: ((قوله (منتصب)؛ تعريف للشيء بما الغرض منه معرفته، فإن الغرض أن يعرِّف المفعول به لينتصب، فإذا حُدَّ بأنه المنتصب جاء الدَّوْر))[١٦٧].

- حدَّ ابن مالك (الحال) في الألفية بأنه: ((وصف، فضلة، منتصب، مفهمٌ في حال))؛ فاعترض عليه الشرَّاح؛ بوجود الحكم في الحد؛ وهو دوْر؛ حيث قال المكودي: ((وتسامح الناظم في هذا الحد؛ لإدخاله فيه النصب، وهو حكم من أحكام الحال، لا جزء من ماهيته))[١٦٨]، و قال ابن هشام: ((وفي هذا الحدِّ نظر؛ لأن النصب حكم، والحكم فرعُ التصور، والتصور متوقف على الحد، فجاء الدَّور))[١٦٩]، وأجاب خالد الأزهري عن اعتراض ابن هشام بعدم وجود دوْر لاختلاف الجهة؛ فإن الحكم ليس موقوفا على التصور بكنه الحقيقة المتوقفة على الحد، حتى يلزم بطلان الحد، وإنما الحكم متوقف على التصور بوجه ما؛ وذلك لا يتوقف على الحد[١٧٠]

واعتذر له ابن حمدون بن الحاج بأن الحكم أُخِذ من حيث إنه وصف لازمٌ، فهو خاصَّة للمعرَّف، ولم يؤخذ على أنه حكم، وبهذا ينتفي الدَّوْر[١٧١]، وقال الشهاب القاسمي: ((النصب لا ينحصر بالحال؛ فلا يتوقف فهمه على تصور الحال، ليكون موقوفا على الحال، نعم نصب الحال يتوقف تصوره على تصور الحال، إلا أن المأخوذ في التعريف ليس نصب الحال، بل النصب المطلق))[١٧٢]، وهذا الجواب من القاسمي ليس مقنعا - كما يقول ياسين الحمصي - لأن تصور نصب الحال، يتوقف على تصور النصب المطلق[١٧٣].

ودفع اللَّقاني لزوم الدور؛ بأن التصور للحد يحصل من جهتين؛ من جهة الحادِّ، ومن جهة الناظر في الحد؛ فأما من جهة الحاد؛ فلا دوّر فيه؛ إذ التصور المتوقف عليه الحكم هو التصور بوجه ما، وأما التصور المذكور في الحد هنا فهو التصور بالكنه؛ فقد يكون التصور حصل له بتعريف مجرد من الحكم، وأما من جهة الناظر في الحدِّ فهو متصور له لا من جهة إدراك منه لوقوع النسبة أو لا وقوعها[١٧٤].

- حدَّ ابن مالك (التمييز) بأنه: ((ما فيه معنى (من) الجنسية من نكرة منصوبة، فضلة، غير تابع))[١٧٥]؛ فاعترض عليه ابن هشام- في حواشي التسهيل- لوجود الدَّور في الحد؛ حيث قال: ((قوله (منصوبة) ليس بجيد؛ لأن الحكم لا يحترز به في الحد))[١٧٦]، وذلك لأن الحكم على النكرة هنا بالنصب متوقف على الحكم عليها بأنها تمييز، وإدخال الحكم في الحد يعني أن التمييز متوقف على نصب النكرة؛ فيكون كل واحد منهما متوقفا على وجود الآخر، وهذا هو الدَّوْر المستحيل.

- حدَّ ابن الحاجب (المضاف إليه) بقوله: ((كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حروف الجر، لفظا، أو تقديرا مرادا))؛ قال الرضي عن هذا الحد: ((قال - يعني ابن الحاجب- احترزت بـ(مرادا)، عن المفعول فيه، والمفعول له؛ لأن الحرف مقدَّر فيهما، لكنه غير مراد))، وقد اعترض عليه الرضي مناقشا له بقوله: ((إن أردت أنه غير مراد لفظا- أي ليس في حكم الملفوظ به من حيث إنه لم يجر، والمقدر في المضاف مراد؛ أي عمله وهو الجر باق، كان كأنك قلت: المضاف إليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدَّر، فيكون على ما أنكرت من حدهم المعرب بأنه ما يختلف، ويفضي إلى الدَّوْر، كما ألزمتهم؛ إذ كون المضاف إليه مجرورا، يحتاج إلى معرفة حقيقة المضاف إليه، حتى إذا عرفت حقيقته، جُرَّ بعد ذلك،. . . ، ثم جعلت من حدِّك معرفة حقيقته محتاجة إلى كونه مجرورا؛ إذ معنى (مرادا) على ما ذكرنا: باقيا على عمله في الجرِّ))[١٧٧].

ثامنا: الاعتراض بوجود عيوب لفظية في الحد.

سبق أن ذكرت أن من شروط الحد ألا يكون فيه عيوب لفظية؛ كاشتماله على الألفاظ المبهمة، أو الغامضة، أو محتملة الدلالة؛ أو مشتركة الدلالة، أو المجازية، أو الغريبة، أو التي تفيد الشك؛ و لهذا كثُر اعتراض النحويين على الحدود التي تحوي عيبا من تلك العيوب اللفظية؛ ومن ذلك:

- حدَّ ابن الحاجب (الكلمة) بأنها: ((لفظ وضع لمعنى مفرد))؛ فاعترض عليه الرضي بوجود الإبهام في كلمة (مفرد) في الحد، ومما قال: ((والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل (المفرد)، و (المركب) صفة اللفظ؛ فيقال: اللفظ المفرد، و اللفظ المركب، ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ، بل الواجب استعمال المتعارف منها فيها؛ لأن الحد للتبيين، وليس له أن يقول: إني أردت بالمعنى المفرد؛ المعنى الذي لا تركيب فيه؛ لأن جميع الأفعال -إذًا- تخرج عن حد الكلمة))[١٧٨].

- حدَّ ابن مالك الاسم بأنه ((كلمة يُسند ما لمعناها لنفسها، أو نظيرها))[١٧٩]؛ فاعترض عليه أبو حيان لوجود الغموض فيه؛ حيث انتقد ما في الحد من ذكر العرضيات بعد التركيب، ثم أضاف: ((مع ما في حده من غموض اللفظ، والإبهام، والترديد، والمجاز الذي هو مناف للحد؛ إذ الحدُّ إنما يؤتى به لإيضاح المحدود، وبيانه، وصار كلُّ قيد في حدِّه يحتاج إلى شرح طويل؛ فيحتاج أن يشرح (الإسناد)، و(المعنى)، و(النظير)، وهذه أمور فيها غموض لا يناسب الحدود، والإبهام في قوله: (ما لمعناها)، والترديد قي قوله: (أو نظيرها)، والمجاز قي قوله: (إلى نفسها)، والكلمة لا يقال لها (نفس) إلا بمجاز))[١٨٠].

وحدَّ الزجاجي (الاسم) بأنه: ((هو ما جاز أن يكون فاعلا، أو مفعولا، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض))[١٨١]، فاعترض عليه ابن عصفور لاستعماله كلمتي (أو)، و (ما)؛ قال ابن عصفور: ((أتى في الحد بـ(ما)؛ وهي للإبهام، و(أو)؛ وهي للشك، وهذان اللفظان، وأشباههما غير سائِغَين في الحد؛ لأن الحد موضوع

لتحديد اللفظ، ونصٌّ على المعنى))[182]؛ ولا شك أن اعتراض ابن عصفور مدفوع؛ إذ إنَّ (أو) في حد الزجاجي لم يرد بها الشك، بل المراد بها استقصاء مواضع مجيء الاسم، وأما (ما) في الحد فليست مبهمة؛ إذ المراد بها كلمة؛ فقد حدَّ الفاكهي (الاسم) بقوله: ((ما دل على معنى في نفسه، غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة)) فدفع ياسين ما يتوهم من إبهام في (ما) بقوله: ((قوله (ما دلَّ)؛ أي: كلمة؛ بقرينة التقسيم، فلا يَرِدُ أن في(ما) إبهاما، والحدود تصان عنها))[183]، إلا أن ياسين اعترض على حد الفاكهي هذا بوجود المجاز في قوله: ((معنى في نفسه)؛ فنسب (النفس) للحرف مجازا.

وحدَّ ابن الحاجب (الاسم) بأنه: ((ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة))؛ فاعترض عليه الرضي بوجود الغموض في الحد؛ حيث قال: ((وإنما لم يفسر قوله: (الأزمنة الثلاثة)؛ لشهرتها في الماضي، والمستقبل، والحال، والحق أن مثل هذا الإهمال لا يحسن في الحدود، وكذا لفظ الاقتران مهمل، غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره، ولا يورد في الحدود إلا الألفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها))[184].

- حدَّ ابن مالك (الفعل) بأنه: ((كلمة تسند أبدا، قابلةٌ لعلامةِ فرعيةِ المسند إليه))[185]؛ فاعترض عليه أبو حيان بوجود الغموض في قوله: (قابلةٌ لعلامةِ فرعيةِ المسند إليه)[186]؛ ولغموض هذه العبارة اختلف النحويون في المراد بها؛ فأبو حيان يرى أن المراد بها تاء التأنيث، وياء المخاطبة، والألف، والواو، والنون[187]، وخالفه في هذا ناظر الجيش؛ إذ يرى أن المراد بها؛ تاء التأنيث، وياء المخاطبة فقط[188].

وحدَّ الزجاجي (الفعل) بأنه: ((ما دل على حدث وزمان، ماض أو مستقبل))[189]؛ فاعترض عليه ابن عصفور بوجود (ما) وهي مبهمة، و(أو)؛ وهي تدل على الشك [190]، وقد سبق أن أوردت اندفاع مثل هذا الاعتراض في حد الاسم، وقد ردَّ الشلوبين اعتراض ابن عصفور هذا برد قاس، وذكر أن الحدود التي يتجنب

فيها ذلك حدود المتكلمين، والحد عند النحويين هو الجامع المانع، كائنا ما كان، وبأي لفظ كان[١٩١].

- حدَّ ابن مالك (الحرف)؛ بأنه: ((كلمة لا تقبل إسنادا وضعيا بنفسها، ولا بنظير))[١٩٢]، فاعترضه أبو حيان بوجود المجاز فيه؛ ومما قال: ((في هذا الحد تجوُّز؛ لأنه قال – يقصد ابن مالك في شرحه للتسهيل - (ولا بنظير: احترازا من الأسماء اللازمة للنداء؛ فإنها تقبل الإسناد بنظير)، وهذا مجاز، لم تقبل هي إسنادا لا بنفسها، ولا بنظير، إنما نظيرها هو الذي قبل الإسناد، فلا ينسب الإسناد إليها بوجه، إنما يسند إلى نظيرها))[١٩٣]، وقد أجاب ناظر الجيش على هذا الاعتراض بما محصله أن (النظير) هنا يراد به أسماء الأفعال، والأسماء اللازمة للنداء، وهي داخلة في مدلول الكلمة، و القابل للإسناد المعنوي إنما هو مدلول الكلمة؛ لا الكلمة نفسها، وإذا كان كذلك، صح أن يقال: عن الأسماء اللازمة للنداء مثلا؛ إنها تقبل الإسناد بمعنى أن مدلولها قابل له[١٩٤].

- حدَّ ابن الحاجب (المضمر) بحدين؛ الأول هو: ((ما كان لمتكلم، أو مخاطب؛ أو غائب، بقرينة))، ثم أورد ما قد يعترض على هذا الحد؛ وهو استعمال (أو)؛ وهي تفيد التردد، وأجاب عن هذا الاعتراض بقوله: ((فالجواب أن الغرضَ التعريفُ، فإذا حصل بأي طريق كان، فهو المقصود))، والثاني قدّم له بمقدمة؛ حيث قال: ((إذا قُصِد الحدُّ في اصطلاح الحدود؛ في أن الحدَّ لا بد له من فَصْل يجمع جملة أنواعه، ويُوْجَد فيها دون غيرها، قيل: المضمر: ما وضع لمدلوله بقرينةٍ غير الإشارة))؛ ثم اعترض عليه بقوله: ((إلا أنه يبقى فيه إبهام لجملته))[١٩٥]؛ والإبهام هنا حصل في القرينة، وعدم تبينها؛ إذ في التعريف الأول نص على نوعها، لكنه اضطر لاستعمال(أو) في الحد.

- حدَّ الشلوبين (الإعراب) بأنه: ((حكم في آخر الكلمة يوجهه العامل))[١٩٦]؛ فاعترض عليه الأبذي لوجود غموض في معنى (حكم)، واحتماله معاني عدة؛ حيث قال: ((لا يفهم ما أراد؛ إذ قد يمكن أن يَحُدّ الإعراب بذلك من

مذهبُهُ أن الإعراب تغيُّر؛ لأن التغير حكم يحدثه العامل في آخر الكلمة))[١٩٧]، وبمثل هذا اعترض عليه أبو حيان الأندلسي[١٩٨].

- حدَّ ابن الحاجب (المعرب)؛ بأنه: ((المركب الذي لم يشبه مبنيَّ الأصل))؛ فاعترض عليه الرضي بوجود الاشتراك في معنى كلمة (المركب)؛ إذ (المركب) يطلق علي شيئين؛ على أحد الأجزاء، أو أحد الجزئين بالنظر إلى الآخر، ويطلق على المجموع نفسه من جزئين؛ كما تقول لأحد الخفين: هو زوج الآخر، وتقول لهما معًا: زوج؛ و ختم اعتراضه بقوله: ((وهذا دأب المصنف؛ يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود؛ اعتمادا منه على عنايته، وينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد، ويحترز عن الألفاظ المشتركة، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر))[١٩٩].

- حدَّ ابن مالك (الاسم الموصول) بأنه: ((ما افتقر أبدا إلى عائد، أو خَلَفِهِ، وجملة صريحة، أو مؤولة غير طلبية، ولا إنشائية))، وحدَّ [٢٠٠](اسم الإشارة)؛ بأنه: ((ما وضع لمُسَمَّى، وإشارة إليه))[٢٠١]؛ فاعترض عليه أبو حيان في الحدين كليهما لوجود لفظ مبهم فيهما؛ فقال عن حد ابن مالك للاسم الموصول: (ما) الدالة على الإبهام؛ وينبغي أن لا يؤتى في الحد بلفظ مبهم))[٢٠٢]، وقال عن حد اسم الإشارة: (ما) مبهمة؛ فينبغي أن تجنَّب الحدود والرسوم))[٢٠٣]، ولا يمكن الإجابة عنه هنا بأن المقصود(اسم)؛ إذ لم يسبق الإشارة إليه في التعريف .

- حدَّ ابن الحاجب (المبتدأ) بأنه: ((هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، مسندا إليه))؛ فاعترض عليه الرضي بوجود لفظ مجمل في الحد وهو (اللفظية)؛ حيث قال: ((الأولى أن نطلق، ولا نخص عاملا دون عامل؛ صونًا للحد عن اللفظ المجمل))[٢٠٤].

وحدَّ ابن مالك (المبتدأ) بأنه: ((ما عدم حقيقة، أو حكمًا عاملا لفظيًا؛ من مخبر عنه، أو وصف سابق رافع ما انفصل، وأغنى))(٢٠٥)، فاعترض عليه الدلائي بقوله: ((إن في حد المصنف إبهاما ، وترددا. . . ، فالأول: في لفظة (ما)، والثاني: ما يقتضيه عطف الوصف أن الاسم قسيم الصفة، والثالث: في لفظة (أو) في الموضعين))(٢٠٦).

- حدَّ ابن الحاجب (التمييز) بأنه: ((ما يرفع الإبهام المستقر من ذات مذكورة، أو مقدرة))، وذكر أنه احترز بـ(المستقر) عن الإبهام في اللفظ المشترك؛ فإن صفة الإبهام ترفع الإبهام عن المشترك، لكن الإبهام فيه ليس من وضع الواضع، فاعترض عليه الرضي ببقاء الإبهام مع وجو لفظة (المستقر) في الحد؛ قال الرضي: ((معنى المستقر في اللغة هو الثابت، ورب عارضٍ ثابتٌ لازمٌ، والإبهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك، ومع القرينة ينتفي الإبهام في المشترك، وفي العدد، وسائر المقادير، فلا فرق بينهما – أيضاً - من جهة الإبهام، ولا يدل لفظ (المستقر) على أنه وضعي؛ كما فسر، والحد لا يتم (إلا)(٢٠٧) بالعناية، والألفاظ المجملة في الحد مما يَخِلُّ به))(٢٠٨)

خاتمة :

من النتائج التي نخرج بها من هذا البحث ما يلي:

١- أن الباحثين اختلفوا في تأثر النحو بالمنطق في نشأته؛ إذ لا يوجد أدلة قاطعة على تأثره، وكل ما استدل به على ذلك لا يكفي دليلا على إثباته.

٢- أن الباحثين اتفقوا على أن النحو العربي تأثر بالمنطق في فترة لاحقة من تطوره، وذلك من أواسط القرن الثالث الهجري؛ وكان أبرز المباحث النحوية التي تأثرت بالمنطق مباحث الحدود النحوية.

٣- أن الحد النحوي، ينتمي إلى (التعريف الاسمي)، وهو تعريف ما له ماهية اعتبارية، لا وجود لها في الخارج، و التعريف الاسمي؛ بكون بالحد التام، أو الحد الناقص، أو الرسم التام، أو الرسم الناقص.

٤- أن الحد النحوي، ومثله الحدود في فنون العلم المعتبر فيه أن يكون جامعا لصفات المحدود، مانعا من دخول غيره فيه، بأي عبارة كانت؛ دون النظر لـ(الفصل)، و (الجنس) كما يفعل المناطقة.

٥- قلما يخلو حد من حدود النحويين من الاعتراض المنطقي عليه.

٦- أكثر الاعتراضات المنطقية التي وجهت للحدود النحوية؛ هي عدم الجمع، وعدم المنع، والجمع بين ماهيتين في حد واحد، وجود لفظ (كل) في الحد، وجود السلب في الحد، تقديم (الفصل) على (الجنس) في الحد، لاعتراض بوجود زيادة في الحد، الاعتراض بوجود (دوْر) في الحد، والاعتراض بوجود عيب لفظي في الحد.

وأكثر هذه الاعتراضات المنطقية ورودا في أطروحات النحويين هي الاعتراض بعدم الجمع، وعدم المنع، يليها وجود عيوب لفظية في الحد؛ كوجود عبارات غامضة، أو ذات دلالة مشتركة، أو مجازية، أو مبهمة، ويليها وجود دوْر في الحد.

الهوامــش

(١) انظر: (النحو والمنطق الصوري) لطه عبد الرحمن، (النزعة المنطقية في النحو العربي) لفتحي الدجني، (بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة لعبد الكريم الأسعد، (أصالة النحو العربي) لكريم الخالدي) النحو العربي والمنطق الأرسطي للأزهري ريحاني، النحو العربي والدرس الحديث) لعبده الراجي، (تقويم الفكرالنحوي) لعلي أبو المكارم، (منطق أرسطو والنحو العربي) مقالة في مجلة مجمع اللغة العربيةج٧ ص ٣٧٣، ١٩٥٣م، (بين منطق أرسطو والنحو العربي) مقالة لمحمد خير الحلواني مجلة المورد بغداد ١٩٨٠م، (نشأة النحو في ظل ضوء كتاب سيبويه) مقالة لجيرار تروبو نشر في مجلة مجمع اللغة العربية في الأردن سنة ١٩٧٨م.

(٢) انظر: الثقافة المنطقية في الفكر النحوي تأليف : محمد الدين محسب : ٣٦-٣٧، على خلاف في المترجم هل هو ابن المقفع، أو ابنه عبد الله.

(٣) انظر: مقدمة عناصر يونانية في الفكر اللغوي العرب ، تأليف : كريس فيرستيغ: ٢١.

(٤) انظر: المرجع السابق: ١٨.

(٥) انظر: الثقافة المنطقية في النحو العربي: ٩، وانظر كتاب عناصر يونانية في الفكر الغوي العربي: ٣٨ فما بعدها.

(٦) انظر: مقدمة عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي: ٢١-٢٢.

(٧) انظر كتابه الثقافة المنطقية في النحو العربي: ٤٩-١٧٠.

(٨) الإيضاح في علل النحو، تأليف أبو القاسم الزجاجي : ٤٨.

(٩) المرجع السابق: ٥٠.

(١٠) شرح المفصل تأليف ابن يعيش يعيش: ٧٠/١.

(١١) شرح المقدمة الجزولية الكبير، تأليف الشلوبين : ٢٠٣/١.

(١٢) انظر: طرق الاستدلال ومقدماتها ، ليعقوب الباحسين : ١٧٢-١٧٣.

(١٣) المقرر في توضيح منطق المظفر، للسيد رائد الحيدري: ٢٩١/١.

(١٤) انظر: حاشية العطار على شرح الخبيصي، لحسن العطار: ١٢٥.

(١٥) انظر: حاشية الشيخ محمد عليش على شرح زكريا الأنصاري على إيساغوجي في علم المنطق: ٦٠، و تسهيل القطبي لمحمد شمس الدين سالم : ٩٠-٩١، و إيضاح المبهم في

معاني السلم لأحمد الدمنهوري: ٥٤، و حاشية الصبان على شرح السلم للملوي لمحمد بن علي الصبان : ٨٠، و طرق الاستدلال ومقدماتها ١٣٩.

(١٦) انظر: حاشية الشيخ محمد عليش على شرح زكريا الأنصاري على إيساغوجي في علم المنطق: ٦٠.

(١٧) نظر: حاشية العطارعلى شرح الخبيصي: ١٣٧، وحاشية عليش على إيساغوجي: ٦١-٦٢، ، وإيضاح المبهم في معاني السلم ٥٥، و تسهيل القطبي: ٩٣، و المقرر في شرح منطق المظفر: ١/٢٧٧-٢٩٥، و الضوء المشرق على سلم المنطق لمحمد بن محقوظ الشنقيطي: ٧٩، و طرق الاستدلال ومقدماتها: ١٤٣-١٥١.

(١٨) اعتمدت في طريقة التقسيم على ما وضعه مير زاهد الهندي في حاشيته على المواقف؛ فقد أوردها العطار في حاشيته على شرح الخبيصي ووصف كلامه بأنه تحرير نفيس، انظر: حاشية العطار: ١٣٦-١٣٧، وكذا صنع السيد رائد الحميري في كتابه المقرر في توضيح منطق المظفر: ١/٢٧٣.

(١٩) انظر: حاشية العطار على شرح الخبيصي: ١٣٤، و طرق الاستدلال ومقدماتها: ١٤٨، والمقرر في توضيح منطق المظفر: ١/٢٧٢، وانظر في الخلاف في إفادته التصور أو التصديق في حاشية العطار: ١٣٦، وانظر خلاف المعاصرين في جعله قسما من أقسام التعريف الاسمي: طرق الاستدلال ومقدماتها: ١٤٨.

(٢٠) البصائر النصيرية في علم المنطق لزين الدين عمر الساوي: ٨١.

(٢١) المقرر في توضيح منطق المظفر: ٢٨٧.

(٢٢) انظر التعريفين في: حاشية العطار: ١٣٧، و المقرر في توضيح منطق المظفر: ١/٢٧٣.

(٢٣) شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب : ١٢٣-١٢٤.

(٢٤) انظر: طرق الاستدلال ومقدماتها: ١٤٧، و مقدمات في علم المنطق لهادي فضل الله : ١١٨.

(٢٥) انظر: مقدمات في علم المنطق١١٧-١١٩، و طرق الاستدلال ومقدماتها: ١٤٧-١٤٨.

(٢٦) انظر: طرق الاستدلال ومقدماتها: ١٤٨.

(٢٧) انظر التعريفين في: حاشية العطار: ١٣٧، و المقرر في توضيح منطق المظفر: ١/٢٧٣.

(٢٨) انظر: طرق الاستدلال ومقدماتها: ١٤-١٤١، و على هذا الحد تركز النقد الإسلامي؛ انظر: الرد على المنطقيين لابن تيمية. ١/٣٥-٩٦.

(٢٩) النص الكامل لمنطق أرسطو لأرسطو طاليس: ٢/٦٤٢.

(٣٠) انظر: مقدمات في علم المنطق: ١١٥.

(٣١) انظر: البصائر النصيرية: ٨١، تسهيل القطبي: ٩١، المقرر في توضيح منطق المظفر: ١/٢٨٨-٢٨٩، إيضاح المبهم في معني السلم: ٥٥، المنطق لرضا المظفر: ٩٩، وانظر في تعريف الجنس والفصل: شرح السلم في المنطق لعبد الرحيم الجندي: ٢٣، ٢٨.

(٣٢) انظر معيار العلم لأبي حامد الغزالي : ٢٥٦.

(٣٣) انظر في تعريف الحد الناقص: البصائر النصيرية: ٨٩، تسهيل القطبي ٩٣-٩٤، المقرر في توضيح منطق المظفر: ١/٢٩٢٩-٢٩٣، إيضاح المبهم في معاني السلم: ٥٥، شرح السلم في المنطق: ٤٠.

(٣٤) البصائر النصيرية: ٨٩، وانظر: تسهيل القطبي: ٩٤.

(٣٥) معيار العلم: ٢٧٠.

(٣٦) انظر: البصائر النصيرية: ٨٥، تسهيل القطبي: ٩٤، المقرر: ٢٩٤، طرق الاستدلال ومقدماتها: ١٤٦، وانظر تعريف الخاصة في: شرح السلم في المنطق: ٢٩.

(٣٧) انظر: طرق الاستدلال ومقدماتها: ١٤٦.

(٣٨) انظر التعريف في: البصائر النصيرية: ٨٥، تسهيل القطبي: ٩٤، المقرر: ٢٩٤، طرق الاستدلال ومقدماتها: ١٤٦، وانظر تعريف الخاصة في: شرح السلم في المنطق: ٢٩.

(٣٩) انظر: طرق الاستدلال ومقدماتها: ١٤٦ .

(٤٠) انظر: الضوء المشرق على سلم المنطق: ٧٩.

(٤١) انظر: المقرر في توضيح منطق المظفر: ١/٣٠٤، طرق الاستدلال ومقدماتها: ١٥٢.

(٤٢) انظر: تسهيل القطبي: ٩٢.

(٤٣) حاشية ياسين على شرح القطر للفاكهي: ١/٢٠.

(٤٤) انظر: تلخيص منطق أرسطو لابن رشد: ٥٩٦. المقرر في توضيح منطق المظفر: ١/٣٠٥، طرق الاستدلال ومقدماتها: ١٥٢-١٥٣.

(٤٥) انظر: تلخيص منطق أرسطو لابن رشد: ٥٩٦، المقرر في توضيح منطق المظفر: ٣٠٥/١، طرق الاستدلال ومقدماتها: ١٥٢.

(٤٦) انظر: تلخيص منطق أرسطو لابن رشد: ٥٩٨-٥٩٩.

(٤٧) انظر: المقرر في توضيح منطق المظفر: ٣٠٥/١، طرق الاستدلال ومقدماتها: ١٥٣.

(٤٨) انظر: تلخيص منطق أرسطو لابن رشد: ٦٠٠، المقرر في توضيح منطق المظفر: ٣٠٧/١، طرق الاستدلال ومقدماتها: ١٥٤.

(٤٩) انظر: المراجع السابقة، الصفحات نفسها.

(٥٠) انظر: تلخيص منطق أرسطو لابن رشد: ٦٠١، المقرر في توضيح منطق المظفر: ٣٠٧/١.

(٥١) انظر: تسهيل القطبي: ٩٦، المقرر في توضيح منطق المظفر: ٣٠٨/١-٣١٠، طرق الاستدلال ومقدماتها: ١٥٤.

(٥٢) انظر: طرق الاستدلال ومقدماتها: ١٥٥، والضوء المشرق على سلم المنطق: : ٨٢.

(٥٣) انظر: تلخيص منطق أرسطو لابن رشد: ٥٩٧-٥٩٨ تسهيل القطبي: ٩٧، وطرق الاستدلال ومقدماتها: ١٥٤، والضوء المشرق على سلم المنطق: : ٨١-٨٢.

(٥٤) انظر: تسهيل القطبي: ٩٧.

(٥٥) انظر: طرق الاستدلال ومقدماتها: ١٥٦.

(٥٦) انظر: معيار العلم: ٢٦٧ فما بعدها، و تلخيص منطق أرسو لابن رشد: ٦٠٢-٦٢٠.

(٥٧) النكت على الألفية والكافية للسيوطي: ٥٧/١.

(٥٨) شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٢٢٩/١.

(٥٩) التسهيل لابن مالك : ٣

(٦٠) التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي : ٢٠/١.

(٦١) تمهيد القواعد لناظر الجيش: ١٣٥/١، وانظر الخلاف في وضعية الدلالة في الكلام في النكت على الألفية والكافية للسيوطي: ٥٨/١-٥٩.

(٦٢) التذييل: ٢٠/١.

(٦٣) انظر: تمهيد القواعد: ١٣٥/١، وانظر: النكت على الألفية والكافية: ٦٨/١.

(٦٤) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري: ٩-١٠.

(٦٥) شرح الجمل لابن خروف: ٢٣٥/١.

(٦٦) الإيضاح في علل النحو للزجاجي : ٤٩.

(٦٧) الإيضاح في علل النحو للزجاجي : ٤٩.

(٦٨) الجمل للزجاجي : ١.

(٦٩) شرح الجمل لابن عصفور: ٩٢/١.

(٧٠) البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع : ٣٤١/١.

(٧١) انظر: الحلل في إصلاح الخلل لابن السيد: ٥٩-٦٠.

(٧٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٩٠/١-٩١، و البسيط في شرح الجمل: ١٦١/١-١٦٤.

(٧٣) المقدمة الجزوالية لعيسى الجزولي : ٣.

(٧٤) انظر: شرح الجزولية للأبذي: ١٦/١.

(٧٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب : ٦٤/١.

(٧٦) المقدمة الجزوالية: ٤.

(٧٧) شرح الجزولية للأبذي: ١٨/١-١٩.

(٧٨) الجمل: ١.

(٧٩) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٩٥/١-٩٦.

(٨٠) انظر: البسيط في شرح الجمل: ١٦٧.

(٨١) الجمل: ١.

(٨٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٠٠/١-١٠١.

(٨٣) المقدمة الجزولية: ٤.

(٨٤) شرح الجزولية للأبذي: ٢٠/١.

(٨٥) الكافية لابن الحاجب: ١٧.

(٨٦) شرح الرضي على الكافية لرضي الدين الاسترابادي: ١، ٣٨.

(٨٧) المقاصد الشافية للشاطبي: ٣٥١/١، وانظر: التسهيل: ٣٠.

(٨٨) توضيح المقاصد للمرادي: ٣٩٠/١.

(٨٩) انظر: الموصل في شرح المفصل للسغناقي: ٥٠٣/٢.

(٩٠) الإيضاح شرح المفصل: ٣٢٥/١.

(٩١) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٨/٢.

(٩٢) النكت على الألفية والكافية لجلال الدين السيوطي: ٤٣٠.

(٩٣) المقدمة الجزولية: ٨٩.

(٩٤) شرح الجزولية للأبذي: ٨٣٩.

(٩٥) انظر: شرح ابن الناظم لبدر الدين ابن الناظم : ١٣٠.

(٩٦) توضيح المقاصد: ٦٩٢/٢.

(٩٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٤١/١، وانظر: الموصل في شرح المفصل: ٧٧٨/٢.

(٩٨) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٣٢/٢.

(٩٩) شرح الرضي على الكافية: ٣٧٩/٢.

(١٠٠) الإيضاح في شرح المفصل: ٤٤٩/٢، وانظر نماذج أخرى للاعتراض على الحد بعدم الجمع، أو المنع؛ (حد الإعراب) النكت للسيوطي ١٠٩/١، (حد النكرة) المقاصد الشافية: ٢٤٢/١-٢٤٤، (حد المعرفة) النكت للسيوطي ١٥٥/١، (حد العلم) المقاصد الشافية: : ٣٥١/١، (حد الظرف) المقاصد الشافية: ٢٨٨/٣، (حد التمييز) المقاصد الشافية ٥٣٠/٣، والنكت للسيوطي: ٣/٢، (حد المفعول به) المقاصد الشافية: ٥٠٢/٢، والموصل في شرح المفصل ١: /٣٦٥، (حد المفعول له) الإيضاح شرح المفصل: ٣٢٥/١، الإيضاح (حد اسم الفاعل) الإيضاح شرح المفصل: ٦٣٨/١، (حد البدل) الإيضاح شرح المفصل: ٤٤٩/١ .

(١٠١) التسهيل: ٣.

(١٠٢) التذييل: ٤٥/١.

(١٠٣) التسهيل: ٢.

(١٠٤) في المطبوع(ينطلق) وهو خطأ واضح.

(١٠٥) التذييل والتكميل: ١١٥/١، وانظر دفاع مناقشة ناظر الجيش لهذا الاعتراض في: تمهيد القواعد لناظر الجيش: ١٣١/١.

(١٠٦) التسهيل: ٣٩.

(١٠٧) نتائج التحصيل في شرح التسهيل للدلائي: ٨٥٥/٣.

(١٠٨) تمهيد القواعد: ٣٢٧٧/٧، وانظر التذييل والتكميل: ١١٥/١.

(١٠٩) التسهيل: ١٦٣.

(١١٠) تمهيد القواعد: ٣٢٧٧/٧.

(١١١) شرح التسهيل لابن مالك: ٤/١.

(١١٢) التذييل والتكميل: ١١٥/١-١١٦، و ٤٠٤٥/١، و انظر انتقاده أيضا لحدود: الاسم المقصور ١٢/٢، ١٣، الضمير ١٢٨/٢، العلم ٣٠٥/٢، ومثل هذا انتقاد ناضر الجيش لحد التمييز؛ انظر: تمهيد القواعد ٢٣٥٤/٥.

(١١٣) شرح الرضي على الكافية: ٢٣/١، وانظر أيضا: نتائج التحصيل: ١٤٠/١.

(١١٤) المقدمة الجزولية: ٣.

(١١٥) شرح الجزولية للأبذي: ١٦.

(١١٦) المرجع السابق: ١٨، ٢٠.

(١١٧) ليس في النسخة المطبوعة من(التسهيل) و (شرخ التسهيل) لابن مالك، انظر: التسهيل: ٣، وشرح التسهيل: ٩/١

(١١٨) التذييل والتكميل: ٤٧/١.

(١١٩) التسهيل: ٣.

(١٢٠) التذييل والتكميل: ١/ ٩٤.

(١٢١) تمهيد القواعد: ١٥٧/١.

(١٢٢) انظر: نتائج التحصيل: ١٩١/١.

(١٢٣) المقاصد الشافية: ٢١٣/٣.

(١٢٤) انظر المرجع السابق: ٢١٥/٣.

(١٢٥) الإيضاح في شرح المفصل: ١٧٩/١.

(١٢٦) متن الشذور لابن هشام : ١٢.

(١٢٧) النكت على الألفية والكافية: ٢٢١/١، وانظر كلام الرضي في: شرح الرضي على الكافية: ٢٢٣/١.

(١٢٨) المقاصد الشافية: ٢٨٩/٣.

(١٢٩) انظر: المرجع السابق: ٢٩١/٣.

(١٣٠) شرح الرضي على الكافية: ٢/٩-١٠، وانظر أنموذج آخر على الاعتراض على الحد للجمع فيه بين ماهيتين في حد المبتدأ عند ابن مالك؛ انظر: نتائج التحصيل: ٣/١٤٨.
(١٣١) انظر: تلخيص منطق أرسطو: ٦٠٠ .
(١٣٢) التسهيل: ٣.
(١٣٣) تمهيد القواعد: ١/١٥٣.
(١٣٤) التسهيل: ٣٠.
(١٣٥) التذييل والتكميل: ٢/٣٠٥.
(١٣٦) انظر: شرح ابن الناظم: ١١٣.
(١٣٧) المقاصد الشافية: ٣/٢٩٠-٢٩١.
(١٣٨) انظر: توضيح المقاصد: ٢/٢٥٧-٢٥٨.
(١٣٩) التسهيل: ٧٥.
(١٤٠) التذييل والتكميل: ٦/١٧٨.
(١٤١) انظر: تمهيد القواعد: ٣/١٥٧٣.
(١٤٢) النكت على الألفية والكافية: ١/٣٩٢.
(١٤٣) نظر: النكت على الألفية والكافية: ٢/٢٥٠.
(١٤٤) التسهيل: ٩٩.
(١٤٥) تمهيد القواعد: ٤/٢٠٤١-٢٠٤٢، و انظر أيضا نماذج على الاعتراض بالزيادة في حدود؛ (حد الكلمة) في: شرح الرضي على الكافية: ١/٢١، (حد الاسم) في تمهيد القواعد: ١/١٥٣، (حد التنوين) في النكت للسيوطي: ٢/١٩٥، و (حد الحرف)، انظر: تمهيد القواعد: ١/١٥٦، وحد (الاسم الموصول) في: التذييل والتكميل: ٢/٦٤٢، و (حد الإضافة) في: تمهيد القواعد: ٧/٣١٦٠، وحد (المفعول له) في: تمهيد القواعد٤/١٨٨٤.
(١٤٦) انظر: الكليات: ٤٤٧.
(١٤٧) التسهيل: ٣.
(١٤٨) شرح التسهيل: ١/٤.
(١٤٩) انظر: تعليق الفرائد: ١/٨.

(١٥٠) نتائج التحصيل: ١/١٤٤.

(١٥١) الجمل: ١.

(١٥٢) لم يحد الزجاجي الفاعل في كتابه (الجمل)، ولا في كتابه (الإيضاح)؛ ويبدو أن الشلوبين يقصد أنه لا مناص من ذلك لوحده .

(١٥٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين: ١/٢٣٦-٢٣٧.

(١٥٤) التسهيل: ٣٩.

(١٥٥) انظر: النكت على الألفية والكافية: ١٨٥.

(١٥٦) نتائج التحصيل: ٣/٨٥٥ .

(١٥٧) الإيضاح شرح المفصل: ١/١١٢.

(١٥٨) شرح الرضي على الكافية: ١/٥٥.

(١٥٩) هذا بيت ن أبيات منظومة (السلم المنورق في علم المنطق) للأخضري؛ غنظر: المفهم في معاني السلم للدمنهوري: ٥٦.

(١٦٠) حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح المكودي على ألفية ابن مالك: ١/١٢٧.

(١٦١) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(١٦٢) التسهيل: ٧٥.

(١٦٣) التذييل والتكميل: ٦/١٧٦.

(١٦٤) تمهيد القواعد: ٤/١٥٧٣.

(١٦٥) المقاصد الشافية: ٢/٥٣٢.

(١٦٦) الإيضاح في شرح المفصل: ١/٣٢٣.

(١٦٧) شرح اللمحة البدرية لابن هشام : ١٩٧ .

(١٦٨) شرح الألفية للمكودي (مطبوع على هامش حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح المكودي): ١/١٧٢.

(١٦٩) أوضح المسالك لابن هشام : ١٨٣.

(١٧٠) انظر: شرح التوضيح على التصريح: ١/٣٦٧.

(١٧١) انظر: حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح المكودي): ١/١٧٢.

(١٧٢) شرح التوضيح على التصريح لخالد الأزهري: ١/٣٦٧ (في حاشية ياسين).

(١٧٣) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(١٧٤) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(١٧٥) التسهيل: ١١٤.

(١٧٦) النكت على الألفية والكافية: ٣/٢.

(١٧٧) شرح الرضي على الكافية: ٢٠٢/٢-٢٠٣، وانظر نماذج أخرى للاعتراض بالدور في (حد الاسم الموصول) في: النكت للسيوطي ١٩١/١، (حد الإعراب) وفي: حاشية ياسين على التصريح: ٥٩/١، و (حد المبني) في شرح الرضي على الكافية: ٣٩٨/٢.

(١٧٨) شرح الرضي على الكافية: ٢٢/١.

(١٧٩) التسهيل: ٣.

(١٨٠) التذييل والتكميل: ٤٥/١-٤٦ .

(١٨١) الجمل: ١.

(١٨٢) شرح الجمل لابن عصفور: ٩٢/١.

(١٨٣) حاشية ياسين على شرح القطر للفاكهي: ٢٠/١.

(١٨٤) شرح الرضي على الكافية: ٤٠/١.

(١٨٥) التسهيل: ٢.

(١٨٦) انظر: التذييل والتكميل: ٤٨/١.

(١٨٧) انظر: المرجع السابق: ٤٨/١.

(١٨٨) انظر: تمهيد القواعد: ١٥٥.

(١٨٩) الجمل: ١.

(١٩٠) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٩٥/١-٩٦.

(١٩١) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين: ٢٢٩/١، وقد قسا في رده على ابن عصفور ووصفه بالجنون!

(١٩٢) التسهيل: ٢.

(١٩٣) التذييل والتكميل: ٥٠/١، وانظر نص ابن مالك الذي أورده أوب حيان في شرح التسهيل لابن مالك: ١ /١٠.

(١٩٤) انظر: تمهيد القواعد: ١٥٧/١.

(١٩٥) الإيضاح في شرح المفصل: ٤٥٩/١.

(١٩٦) التوطئة للشلوبين : ١١١.

(١٩٧) شرح الجزولية للأبذي: ٥٨.

(١٩٨) التذييل والتكميل: ١١٦/١.

(١٩٩) شرح الرضي على الكافية: ٥١/١-٥٢.

(٢٠٠) التسهيل: ٣٣.

(٢٠١) التسهيل: ٣٩.

(٢٠٢) التذييل والتكميل: ٥/٣.

(٢٠٣) التذييل والتكميل: ١٨١/٣.

(٢٠٤) شرح الرضي على الكافية: ٢٢٤/١.

(٢٠٥) التسهيل: ٤٤.

(٢٠٦) نتائج التحصيل ٩٤٨/٣.

(٢٠٧) زيادة يقتضيها السياق.

(٢٠٨) شرح الرضي على الكافية: ٥٤/٢.

المراجع والمصادر

١- الأبذي علي بن محمد ، شرح الجزولية، تحقيق د سعد حمدان الغامدي، رسالة دكتوراة مقدمة لجامعة أم القرى تحت إشراف د إبراهيم البنا، عام ١٤٠٦هـ.

٢- ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، تحقيق: د عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، بيروت، ط(١)، ١٤٠٧هـ.

٣- ابن تيمية، الرد على المنطقيين، تحقيق: د رفيق العجم، دار الفكر العربي، بيروت ط(١)، ١٩٩٣م.

٤- ابن الحاجب:

- الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق د موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، العراق، بغداد.
- شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق د موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب، العراق، النجف، ١٩٨٠م.
- الكافية، تركيا، الأستانة، ١٣١٤هـ.

٥- ابن حمدون بن الحاج ، حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح عبد الرحمن المكودي لألفية ابن مالك، ، دار الفكر، لبنان، بيروت.

٦- ابن خروف الأندلسي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق د سلوى محمد عرب، منشورات جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ.

٧- ابن رشد، تلخيص منطق أرسطو، تحقيق د جيرار جهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت

٨- ابن السيد البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تحقيق: د عبد الكريم سعودي، دار الرشيد، العراق، بغداد، ١٩٨٠م.

٩- ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د صاحب أبو جناح، منشورات إحياء التراث، وزارة الأوقاف العراقية، ١٤٠٢هـ.

١٠- ابن مالك جمال الدين :

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: د محمد بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.
- شرح التسهيل ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر.

١١- ابن الناظم بدر الدين بن جمال الدين بن مالك، شرح ابن الناظم، تحقيق د عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

١٢- ابن هشام الأنصاري:

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، اعتنى به محمد نوري، دار المغني الرياض، ط(١) ٢٠٠٨.

شرح اللمحة البدرية في علم العربية، تحقيق: د صلاح راوي، مطبعة حسان، مصر، ط(٢).

متن شذور الذهب، مكتبة عيسى البابي الحلبي، مصر، القاهرة

١٣- ابن يعيش الموصلي يعيش بن علي ، شرح المفصل، تحقيق د إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط(١)٢٠٠١م.

١٤- أبو البقاء ، الكليات، تحقيق عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت (١)١٤١٢هـ.

١٥- أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق: د حسن هنداوي، دار القلم، سوريا، بيروت/ ط(١)، من دون تاريخ.

١٦- الأثري عبد الكريم ، تسهيل المنطق، مطابع سجل العرب، ١٩٨٤م.

١٧- أرسطو طاليس، النص الكامل لمنطق أرسطو، تحقيق: د. جيرار جهامي، ود . رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط(١) ١٩٩٩م.

١٨- الأزهري خالد ، شرح التصريح، دار إحياء الكتب العلمية القاهرة.

١٩- الأنباري أبو البركات ، أسرار العربية، ، تحقيق: محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي، سوريا، دمشق، ١٣٧٧هـ.

٢٠- الباحسين يعقوب ، طرق الاستدلال ومقدماتها، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط(٢)، ٢٠٠١م.

٢١- الجزولي عيسى بن عبد العزيز ، المقدمة الجزوالية، تحقيق: شعبان عبد الوهاب، دار أم القوى، القاهرة، "٠١) ١٩٨٨م.

٢٢- الجندي عبد الرحيم ، شرح السلم في المنطق، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٢٣- الحمصي ياسين ، حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى، مكتبة عيسى البابي الحلبي، ط(٢) ١٩٧١م.

٢٤- الحيدري السيد رائد ، المقرر في توضيح منطق المظفر، منشورات دار ذوي القربى، إيران، قم، ط(١)، ١٤٢٢هـ.

٢٥- الدلائي محمد بن أبي بكر ، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: مصطفى الصادق العربي، مصر القاهرة.

٢٦- الدماميني،تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د محمد المفدى، مطابع الفرزدق، السعودية، الرياض، ١٤٠٣هـ.

٢٧- الدمنهوري أحمد ، إيضاح المبهم في معاني السلم، تحقيق: عمر الطبَّاع، مكتبة المعارف، لبنان، بيروت، ط(١) ١٩٩٦م.

٢٨- رضي الدين الاسترابادي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف عمر حسن، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٧٨م.

٢٩- الزجاجي أبو القاسم :

- الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، لبنان، بيروت ط(٣)١٩٧٩م.
- الجمل، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١) ١٤٠٤هـ.

٣٠- سالم محمد شمس الدين ،تسهيل القطبي المسمى (تيسير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية)، إدراة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان، كراتشي، ط(١) ١٤١٦هـ.

٣١- الساوي زين الدين عمر ، البصائر النصيرية في علم المنطق، تحقيق: د رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت ط(١) ١٩٩٣م.

٣٢- السغناقي حسام الدين حسين بن علي ، الموصل في شرح المفصل، تحقيق أحمد بن حسن بن أحمد نصر، رسالة دكتوراة مقدمة لجامعة أم القرى، إشراف د حسن الخوام، ١٤١٩هـ.

٣٣- السيوطي جلال الدين ، النكت على الألفية والكافية والشافية، والشذور، والنزهة، تحقيق: د فاخر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط(١) ٢٠٠٧م.

٣٤- الشاطبي إبراهيم أبو إسحاق ،المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمن العثيمين وآخرون، منشورات جامعة أم القرى ط(١)، ٢٠٠٧م.

٣٥- الشلوبين أبو علي :

- شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: د تركي العتيبي، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط(١) ١٩٩٣م.
- التوطئة، تحقيق د يوسف أحمد المطوع، ط (٢) دون تاريخ

٣٦- الشنقيطي محمد بن محفوظ ، الضوء المشرق على سلم المنطق، تحقيق: عبد الحميد الأنصاري، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ٢٠٠٧م.

٣٧- الصبان محمد بن علي ، حاشية على شرح السلم للملوي، ، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٣٨م.

٣٨- العطار حسن بن محمد ، حاشية العطار على شرح الخبيصي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي وشركاه، مصر، ١٩٦٠م.

٣٩- عليش عبد الله بن محمد ، حاشية الشيخ محمد عليش على شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على إيساغوجي في المنطق، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ١٣٢٩هـ.

٤٠- الغزالي أبو حامد ، معيار العلم في المنطق، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط(١) ١٩٩٠م.

٤١- فضل الله هادي ، مقدمات في علم المنطق، دار الهادي، لبنان، بيروت، ط(١) ١٩٩٦م.

٤٢- المبرد أبو العباس ، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، القاهرة، ١٩٩٤م.

٤٣- كريس فيرستيغ، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العرب ، ترجمة د محمد كناكري، عالم الكتب الحديث، ط ٢٠٠٣م

٤٤- محسب محي الدين ، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الرياض، ط(١) ٢٠٠٧م.

٤٥- المرادي ابن أم قاسم ،توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط(١)، ٢٠٠١م.

٤٦- ناظر الجيش، تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد، تحقيق أ د على فاخر وآخرون، دار السلام ط(١)، ١٤٢٨هـ.